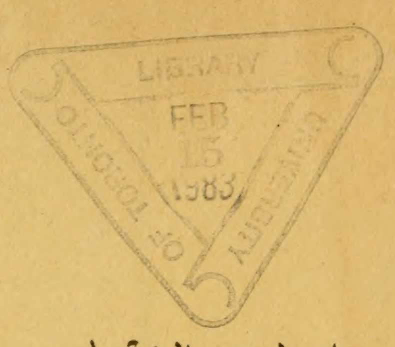

VELUT
ARBOR
ÆVO



الاسئلة والاجوبة على مسالك الامتحان على الشمسية

معارف نظارت جليله سنك (٦١٦) نمرولى
وفى ١٥ ايلول سنه ٣٠٤ تاريخلو رخصتنامه سنى حائزدر

درسعادت

سلطان بايزيد جوارنده بارمق قپو جاده سنده نمرو ٩١

حريت مطبعه سى

الاسئلة والاجوبة على مسالك الامتحان على الشمسية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى ابدع نظام الوجود واخترع ماهيات الاشياء بمقتضى الجود وانشاء بقدرته الجواهر العقلية وافاض برحمته محركات الاجرام الفلكية والصلوة على ذوات الانفس القدسية المنزهة عن الكدورات الانسية خصوصا على محمد صاحب الايات والمعجزات وعلى آله التابعين بالحجج والبينات (وبعد) فهذا كتاب فى المنطق سميته بالرسالة الشمسية فى القواعد المنطقية ورتبته على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة (اما المقدمة ففيها بحثان الاول فى ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه (العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشئ فى العقل وتصور معه حكم وهو اسناد امر الى آخر ايجابا اوسلبا ويقال للمجموع تصديق وليس الكل من كل منهما بديهيا والا لما جهلنا شيئا ولا نظريا والا لدار او تسلسل بل البعض من كل منهما بديهى والبعض الاخر نظرى يحصل بالفكر وهو ترتيب امور معلومة للتادى الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب دائما لمناقضة بعض العقلاء بعضا فى مقتضى افكارهم بل الانسان الواحد

الحمد لله الذى خلق الانسان علمه البيان والصلوة والسلام على نبيه نبى اخر الزمان وعلى اله القائمين بالبرهان وبعد فهذه اسئلة واجوبة على لمسالك الامتحانيه على الرسالة الشمسية للطلبة العلية وسميتها بالمطابقة ليسهل امتحانهم خاصة ويكون نفعها خاصة

س فان قيل ان هذا القول الى اخره امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبرى تصديق قضية شرطية مقدمها محذوف وهو مهما وجد شئ فى الدنيا وتاليها مذكور وباعتبار اما شرطية متصلة لزومية ادعائية موجبة كلية لتضمن كلمة اما معنى مهما وان كانت اتفاقية عامة

س فان قيل ان قوله الاول فى ماهية المنطق امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبرى تصديق قضية حملية موضوعها الاول المفرد بالفعل ومحمولها فى ماهية المنطق المفرد بالقوة وباعتبار النسبة موجبة وباعتبار الموضوع مخصوصة لان لام الموضوع محمول على العهد النوعى على المشهور ومهملة على التحقيق لكون البحث الاول عبارة عن الالفاظ التى هى من قبيل الاعراض وتشخص العرض تابع الى محله ومحل الالفاظ هنا المتلفظون بهذا الالفاظ وان قامت بالهواء المتكيف بكيفية الصوت واهمل عن المسور فى هذه القضية وعن بيان كمية المتلفظون اومحصورة مسورة على راى البعض لان اللام للعهد النوعى سورها عنده كما كان للاستغراق والاضافة والتنوين فى سياق النفى وباعتبار الرابطة ثنائية فانه يحذف فيها الرابطة وباعتبار العدول والتحصيل موجبة محصلة اما معنى الانحلال فى الحملية فهو ان يجعل القضية خاليا عن الرابطة وفى الشرطية ان يترك اداة الشرط وتفسخ ثم ان قيل ان الرابطة ههنا معدومة قلنا ان الرابطة هنالك حذفت نسيا منسيا وبعبارة اخرى معنى الانحلال وهو ان يحذف الرابطة عن النية فى الثنائية وعن الذهن فى الثلاثية عن اللفظ او على سبيل التدريج فاختر

س ثم ان قيل ان هذا القول آه امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبرى تصديق قضية حملية موضوعها كلمة هو المفرد بالفعل ومحمولها هذا القول الى آخره المفرد بالقوة وموجبة شخصية باعتبار الضمير لكون معنى الضمير جزءا معينا وشخصا معينا كما ذكر فى الوضعية ومحصورة مسورة باعتبار مرجعه فان التنوين التنكير واللام فى مرجعه للاستغراق وثنائية محصلة بخلاف قوله وذلك الترتيب آه سالبة جزئية لان لفظ ليس دائما سورها بطريق الالتزام وان دل بطريق المطابقة على رفع الايجاب الكلى كما يدل كلمة كل على السلب الجزئى بالالتزام وان دل على الكلى بالمطابقة

س ثم ان قيل ان هذا التعريف آه احد ام رسم قلنا انه حد تام لانه مركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب ثم ان قيل ان هذا التعريف اعكس تعريفا مطرد تعريف قلنا انه عكس تعريف

ـلـ فان قيل ان هذا القول آه امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبرى تصديق قضية حملية موضوعها ظاهر او مستتر ومحمولها الفعل المسند بالفعل ثم ان قيل ان الموضوع هو الجزء الاول من الحملية والمحمول الثانى منها قلنا ان هذا الموضوع مقدم فى الرتبة وان كان مؤخرا فى الذكر وكذا المحمول مؤخر فى الرتبة وان كان مقدما فى الذكر فيصدق التعريف عليهما وموجبة محصورة مسورة لان اضافة الموضوع واللام سورها وهذه القضية لاتكون ثلاثية وثنائية عند العصام رحمه الله حيث قال ان كون الحملية ثلاثية وثنائية هو معتبر اذا كانت حملية اسمية واذا كانت حملية فعلية فلا اعتبار الى كونها ثلاثية او ثنائية خلافا للسيد فان هذه الحملية عنده ثنائية فانه قال ان كونها انا كانت جملة فعلية فهى مؤولة بالجملة الاسمية لكون الافعال كلها من قبيل الروابط وايضا هذه القضية مهملة ومحصلة بخلاف قوله وهو المنطق فهذا القول شخصية باعتبار الضمير وباعتبار مرجعه محصورة مسورة موجبة كلية اذ التنوين فى مرجعه للتنكير الذى هو يفيد الاستغراق اما الفاعل ونائبه والمبتدأ فموضوع القضية فى اصطلاح المنطق والفعل والخبر محمولها فيه اما النسب بين المحكوم عليه وبينهما فعموم وخصوص مطلق فالاول اعم منهما

ـ٢ـ ثم ان قيل ان قوله الثانى والاول امفرد ام مركب قلنا انه مفرد كلى عرض لازم بالقوة ومفارق بالفعل وعرض عام ومن قبيل كم المنفصلة لان اسماء العدد منها ومركب غير تام غير تقييدى فانه مركب من اسم واداة او منقول من الاسمية الوصفية فهذا القول موضوع مع محموله قضية حملية موجبة ثنائية شخصية على المشهور ومهملة على التحقيق او محصورة مسورة عند البعض كما مر

١٠ اى الالفاظ التى وقعت حصة معينة نوعية من الرسالة

ـكـ ثم ان قيل ان قوله آلة قانونية آه امفرد ام مركب قلنا انه تصور قول شارح ثم ان قيل ان هذا التعريف احد ام رسم قلنا انه رسم بقرينة قوله وسموه ورسم ناقص فانه مركب من

يناقض نفسه فى وقتين فمست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق
اكتساب النظريات من الضروريات والاحاطة بالصحيح والفاسد
من الفكر الواقع فيها وهو المنطق وسموه بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها
الذهن عن الخطاء فى الفكر وليس كله بديهيا والا لاستغنى عن تعلمه ولا
نظريا والا لدار او تسلسل بل بعضه بديهى وبعضه نظرى يستفاد منه
(الثانى) فى موضوع المنطق (موضوع كل علم ما يبحث فيه عن
عوارضه التى تلحقه لما هو هو اى لذاته او لما يساويه او لجزئه
فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقى يبحث
عنها من حيث انها توصل الى تصور مجهول او تصديق مجهول ومن حيث
يتوقف عليها الموصل الى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية
وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة ومن حيث يتوقف عليها الموصل
الى التصديق اما توقفا قريبا ككونها قضية وعكس قضية ونقيض
قضية واما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومحمولات وقد جرت العادة
بان تسمى الموصل الى التصور قولا شارحا والموصل الى التصديق حجة
ويجب تقديم الاول على الثانى وضعا لتقدم التصور على التصديق
طبعا لان كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه اما بذاته او بامر
صادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم لامتناع الحكم ممن جهل احد
هذه الامور ✻ اما المقالة الاولى فى المفردات وفيها اربعة فصول ✻ الفصل
الاول فى الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق وبتوسطه لما دخل فيه تضمن كدلالته على
الحيوان او الناطق وبتوسطه لما خرج عنه التزام كدلالته على قابل العلم
وصنعة الكتابة ويشترط فى الدلالة الالتزامية كون الامر الخارج بحالة
يلزم من تصور المسمى تصوره والا لامتنع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها

من العرض العام وهو آلة ومن الخاصة اللازمة وهى قوله قانونية تعصم آه وكذا الحال فى قوله ما يبحث فيه آه فهذا التعريف حد تام لان كلمة ما عبارة عن مطلق موضوع العلم فان مطلق الموضوع جنس قريب لموضوع العلم وما بعدها بمنزلة فصل قريب او كلمة ما عبارة عن الكلى فيكون حدا ناقصا فان الكلى جنس لهذا التعريف ـ٩ـ ثم ان قيل ان قوله دلالة اللفظ آه امفرد ام مركب قلنا انه مفرد كلى ذاتى نوع للفكر اذ التعريفات كلها نوع منه ثم ان قيل ان هذا التعريف اعكس تعريف ام طرد تعريف قلنا انه طرد تعريف اذا كان التعريف والمعرف خبرا عند المنطقيين فيكون القضية موجبة كلية فانه يصح كبرى للشكل الاول كما نحن فيه

كونه بحالة يلزم من تحقق المسمى فى الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ
العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما فى الخارج والمطابقة لا تستلزم
التضمن كما فى البسائط واما استلزامها الالتزام فغير متيقن لان وجود
اللازم الذهنى لكل ماهية يلزم من تصورها تصوره غير معلوم وما قيل
ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها فممنوع ومن هذا
تبين عدم استلزام التضمن الالتزام واما هما فلا يوجدان الا مع المطابقة
لاستحالة وجود التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع والدال بالمطابقة
ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المركب كرامى الحجارة
والا فهو المفرد وهو ان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة كفى ولا وان
صلح لذلك فان دل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلثة فهو الكلمة
وان لم يدل فهو الاسم وحينئذ اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان
الاول فان تشخص ذلك المعنى يسمى علما والا فمتواطئا ان استوت افراده
الذهنية والخارجية فيه كالانسان والشمس ومشككا ان كان حصوله فى
البعض اولى واقدم واشد من الاخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن
وان كان الثانى فان كان وضعه لتلك المعانى على السوية فهو المشترك كالعين
وان لم يكن كذلك بل وضع لاحدها اولا ثم نقل الى الثانى وحينئذ ان ترك
موضوعه الاول يسمى منقولا عرفيا ان كان الناقل هو العرف العام
كالدابة وشرعيا ان كان الناقل هو الشرع كالصلوة والصوم واصطلاحيا
ان كان الناقل هو العرف الخاص كاصطلاحات النحاة والنظار وغيرهما
وان لم يترك موضوعه الاول يسمى بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة الى
المنقول اليه مجازا كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل الشجاع وكل لفظ
فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا فى المعنى ومباين له ان اختلفا فيه واما
المركب فهو اما تام وهو الذى يصح السكوت عليه واما غير تام وهو بخلافه

ت فان قيل ان قوله ولا يشترط آ مفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبرى تصديق فقضية حملية موضوعها لفظ كونه المفرد بالقوة ومحمولها لا يشترط المفرد بالفعل وموجبة ثنائية محصورة مسورة لان الاضافة فى الموضوع للاستغراق ومعدولة المحمول فان حرف السلب جزء من المحمول وكذلك قوله والمطابقة وما قيل والدال بالمطابقة وهو قضية حملية موجبة ثنائية محصلة محصورة مسورة موجبة كلية اذ اللام والنكرة للاستغراق كما مر ت ثم ان قيل ان هذا القول آ ١٥ حملية ام شرطية قلنا انه شرطية مقدمها محذوف للاختصار تقديره مهما وجد شئ فى الدنيا وتاليها مذكور وهو فالالتزام والتمام. ولان اما قائم مقام مهما والشرطية باعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع محصورة مسورة كما ذكروا باعتبار واما قضية شرطية متصلة لزومية ادعائية موجبة كلية وان كانت اتفاقية حقيقة لعدم وجود العلاقة المشعور بها بينهما لكن ندعى عليه المقدم الى التالى لقصد المبالغة اليه كما نقل عن الفاضل العصام رح ت ثم ان قيل ان قوله ان قصد آه مفرد ام مركب قلنا انه مركب تام تصديق قضية شرطية لزومية مهما ثم ان قيل ما الحكم فى الشرطية قلنا ان الحكم فى المتصلة بالاتصال اللزومى والانفصال الاتفاقى فهو بين المقدم والتالى وقال علماء العربية ان الحكم فى المتصلة فى التالى والمقدم من قبيل القيد لانه لو وجد الحكم فيهما كما وجد الحكم بينهما لزم وجود الاحكام الثلثة فى القضية الواحدة والنفس الواحدة لا تدرك الاحكام الثلثة فى آن واحد لكون النفس بسيطا حقيقيا فثمرة الخلاف بين الميزانية والعربية فهى مثل قولنا كلما كان زيد حمارا فهو ناهق عند الميزانية لوجود العلاقة بينهما فان فرض حمارية زيد يستلزم بفرض ناهقية زيد واذا لو وجد بين المقدم الكاذب والتالى علاقة مشعور بها فيستلزم احدهما للآخر فحينئذ يصدق هذا المثال عندهم ولا يصدق عند العربية لكون التالى كاذبا اما المنفصلة فتتفق عليها بينهما لان الحكم بالانفصال العنادى والانفصال الاتفاقى فى المنفصلة انما يكون بين المقدم والتالى فلا اختلاف بينهما فيها والاختلاف فى المتصلة دون المنفصلة كذا فى الذريعة وكذا الحال فى قوله وان صلح لذلك آه فهو شرطية فان مقدمها قوله وان صلح آه وتاليها قوله فان دل آه وهو شرط ثان مع جزائه جزاء للشرط الاول كما فى قوله فان كان الاول آه ومتصلة لزومية وباعتبار الاوضاع مهملة لان كلمة ان ولو واذا سورها فيها ت ثم ان قيل ان قوله انسان آ مفرد ام مركب قلنا انه مفرد كلى ذاتى نوع حقيقى متعدد الاشخاص وكذلك الشمس فهى مفرد كلى متواطئ فرضى ذاتى نوع غير متعدد الاشخاص ت ثم ان قيل ان هذا التعريف احد ام رسم قلنا انه حد بقرينة عدم ذكر رسم و تام

والتام ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر وان لم يحتمل فهو الانشاء
فان دل على طلب الفعل دلالة اولية اى وضعية فهو مع الاستعلاء
امر كقولنا اضرب انت ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوى
التماس وان لم يدل فهو التنبيه ويندرج فيه التمنى والترجى والقسم
والنداء واما غير التام فهو اما تقييدى كالحيوان الناطق واما غير
تقييدى كالمركب من اسم واداة او كلمة واداة ❊ الفصل الثانى
فى المعانى المفردة) كل مفهوم فهو جزئى حقيقى ان منع نفس تصوره من وقوع
الشركة فيه وكلى ان لم يمنع واللفظ الدال عليهما يسمى جزئيا وكليا
بالعرض والكلى اما ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات
او داخلا فيها او خارجا عنها والاول هو النوع الحقيقى سواء كان متعدد
الاشخاص وهو المقول فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا
كالانسان او غير متعدد الاشخاص وهو المقول فى جواب ما هو بحسب
الخصوصية المحضة كالشمس فهو اذن كلى مقول على واحد فقط او على كثيرين
متفقين بالحقايق فى جواب ما هو وان كان الثانى فان كان تمام الجزء المشترك
بينها وبين نوع آخر فهو المقول فى جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان
بالنسبة الى الانسان والفرس ويسمى جنسا ورسموه بانه كلى مقول على كثيرين
مختلفين بالحقايق فى جواب ما هو وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية
وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان
بالنسبة الى الانسان وبعيد ان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها
فيه غير الجواب عنها وعن بعض الآخر فيكون هناك جوابان ان كان
بعيدا بمرتبة كالجسم النامى بالنسبة الى الانسان وثلثة اجوبة ان
كان بعيدا بمرتبتين كالجسم واربعة اجوبة ان كان بعيدا بثلث مراتب
كالجوهر وعلى هذا القياس وان لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع

فان قيل ان قوله والتام آه امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبرى تصديق وقضية حملية موضوعها التام المفرد
بالفعل ومحمولها ان احتمل المفرد بالقوة وموجبة ثنائية محصورة مسورة لان اللام محمول على الاستغراق ومحصلة
وكذا الحال فى قوله واللفظ الدال آه وهو حملية ثنائية موضوعها اللفظ الدال المفرد بالقوة ومحمولها جملة يسمى جزئيا
على مسلك المميزين لكن هذه القضية ثلاثية زمانية على رأى الفاضل لان محمولها جزئيا المفرد بالفعل كما نقل عن الصحاح ان
اليا والجارة محذوفة عن المفعول الثانى تكلمة يسمى كما ذكر فيه وموجبة محصلة محصورة مسورة وكذلك قوله الفصل
الثانى آه قضية حملية موجبة
ثنائية محصلة وشخصية على
المشهور ومهملة على التحقيق
او محصورة مسورة على رأى
البعض لان لام العهد النوعى
للاستغراق كما مر ثم ان قيل ان
قوله الفصل الثانى امفرد ام
مركب قلنا انه مفرد لانه بما
لا يراد بجزء منه الدلالة على
جزء معناه او منقول من الوصفية
الى الاسمية وكلى عرضى لازم بالقوة
ومفارق بالفعل وخاصة فان
الفصل الثانى عبارة عن الالفاظ
المخصوصة لهذا الفصل او ذاتى
نوع للمقالة الاولى على مسلكهم
او مركب غير تام تقييدى
وكذلك التطبيق فى قوله كل
مفهوم آه والاول هو النوع
الحقيقى فهو قضية حملية
موجبة محصلة محصورة
مسورة لان كلمة كل واللام
سورها وثلاثية غير زمانية
لكون كلمة هو من قبيلها
كما كانت الافعال الناقصة
والقلوب والملحق ثلاثية
زمانية
ثم ان قيل ان قوله و
الكلى آه احملية ام شرطية
قلنا انه قضية حملية مرددة
المحمول وشبيهة بالمنفصلة
عند السيد لكون الحكم
حينئذ بين المفردين او منفصلة
بالاتفاق لكون الترديد
والانفصال حينئذ بين
الطرفين الغير المفردين
والفرق بينهما بحسب
المفهوم فهو ان الترديد
فى المنفصلة بين المقدم
والتالى وهما قضيتان فى
الصورة ولا يكونان قضيتين
فى الحقيقة لان الحكم فيها
بالانفصال بينهما فحينئذ يكونان قضيتين فى الصورة لا فى الحقيقة لعدم وجود الحكم فيهما فيكون الترديد فيها بين
القضيتين صورة والترديد فى الحملية المرددة المحمول والشبيهة بالمنفصلة هو بين المحمولين فيكون الحكم فيها هو
بين المفردين واما الفرق بينهما بحسب اللفظ فهو ان تقدم اداة الترديد على موضوع المقدم والتالى فيكون القضية منفصلة
بالاتفاق كما مر وان اخرت عن الموضوع فتكون حملية مرددة المحمول والشبيهة ايضا وكذا اذا قصد الحاكم
الترديد بين الغير المفردين فالمنفصلة وان قصده بين المحمولين فالحملية وايضا هذا التعريف رسم ناقص

فان قيل ان قوله ولا يجوز آه من اى قضية كانت قلنا انه قضية حملية موجبة ثنائية او ثلاثية كما مر ومهملة معدولة المحمول ثم ان قيل ان قوله فصل وجنس ونوع امفرد ام مركب قلنا انه مفرد كلي منطقي عقلي طبيعي ذاتي فوع له وكذلك قوله خاصة وعرض عام مفرد كلي ذاتي نوع للعرض ىد ثم ان قيل ان قوله كلي وكلية آه امفرد ام مركب قلنا انه مركب غير تام متصور قول شارح رسم ناقص فانه مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة فان الكلية جنس بعيد على قول الكاتبي او رسم تام لانه مركب من الجنس القريب ومن الخاصة اللازمة على قول البعض

اخر فلابد وان لا يكون مشتركا اصلا او يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له والا لكان مشتركا بين الماهية ونوع اخر ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدر خلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيف كان يميز الماهية عن مشاركها في جنس او في وجود فكان فصلا وسموه بانه كلي يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره فعلى هذا لو تركبت حقيقة من امرين متساويين او امور متساوية كان كل منهما فصلا لها لانه يميزها عن مشاركها في الوجود والفصل المميز للنوع عن مشاركه في الجنس قريب ان ميزه عنه في جنس قريب كالناطق للانسان وبعيد ان ميزه عنه في جنس بعيد كالحساس للانسان واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو عرض لازم والا فمفارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للحبشي وقد يكون لازما للماهية وهو اما بين وهو الذي يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين للاربعة واما غير بين وهو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كتساوي الزوايا للقائمتين للمثلث وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره والاول اعم والعرض المفارق اما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل واما بطيء الزوال كالشيب والشباب وكل واحد من اللازم والمفارق ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والا فهو العرض العام كالماشي وترسم الخاصة بانها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا والعرض العام كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولا عرضيا فالكليات اذن خمسة نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام

{ الفصل الثالث في مباحث الكلي والجزئي وهي خمسة

الاول الكلي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لا لنفس مفهومه

وهو اختيار المميزين لكن القول الاول معتبر كما قاله الفاضل اما مطلق العرضي فهو مفرد كلي ذاتي باعتبار انواعه وعرضي باعتبار مفهومه وجنس لذلك الانواع الاربعة ونوع للكلي

ث ثم ان قيل ان كل واحد من العرض اللازم والمفارق امفرد ام مركب قلنا انه مفرد كلي ذاتي باعتبار انواعهما وعرض باعتبار مفهومهما وجنس للخاصة والعرض العام من غير واسطة كما ان الكلية جنس بعيد للخاصة في رسمها لكونها جنسا بواسطة العرض فان الكلي جنس الذاتي والعرضي من غير واسطة

ش ثم ان قيل ان هذا التعريف احد ام رسم قلنا انه حد تام لانه مركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب ثم ان قيل ان قوله ان ميزه آه احملية ام شرطية قلنا انه شرطية متصلة فان مقدمها قوله ان اختص وتاليها مقدم وهو قوله والفصل المميز آه على مذهب الكوفيين لان الحكم في التالي والمقدم من قبيل القيد عندهم او تاليها محذوف وهو فالفصل المميز آه على مذهب البصريين لانه في المقدم والتالي من قبيل القيد عندهم ولو تقدم المقدر عليه لبطل صدارة الشرطية فثمرة الخلاف بينهما ظاهرة واما الحال في قوله فان امتنع آه فهي قضية شرطية مقدمها محذوف تقديره مهما وجد شيء في الدنيا للاختصار وتاليها فالثالث وباعتبار اما متصلة لزومية ادعائية موجبة كلية كما مر

ر٦ ثم ان قيل ان قوله واما غير بين من اى عطف وعد يله قلنا انه من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد يجوز بالاتفاق لان الحرف العامل قائم مقام العامل وذلك العطف ههنا الواو وكلمة اما للتاكيد بالجمعية المستفادة منها او لتقسيم الاستقرائي هنا او الواو عاطفة لكلمة اما العاطفة ىلا ثم ان قيل ان هذا التعريف امرين لازم المستفاد من قوله ما يمتنع آه اعكس تعريف ام طرد تعريف قلنا انه طرد تعريف

فان قيل ان قوله قد يكون آه من اى قضية كانت قلنا انه قضية حملية لان موضوعها لفظ الكلى ومحمولها كلمة يكون المفرد بالقوة وهو موجبة جزئية ثلاثية لافادة قد الداخلة على المضارع بمعنى البعض الذى هو سورها ولكن كلمة يكون رابطة زمانية وان كان ذلك القول فى الظاهر قضية منحرفة فان السور اذا اخر عن الموضوع ودخل على المحمول فالقضية تسمى منحرفة وهى مستعملة فى العلوم العربية او هذه القضية محصورة مسورة موجبة كلية لان اللام فى الكلى للاستغراق وكلمة قد لتصحيح الحمل هذا اختيار المميزين لكن اللام هنا للجنس الغير المشهور فتكون موجبة جزئية

اللفظ كشريك البارى عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالعنقاء وقد يكون الموجود منه واحدا فقط مع امتناع غيره كالبارى تعالى او مع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه كثيرا اما متناهيا كالكواكب السبعة السيارة او غير متناه كالنفوس الناطقة الثانى اذا قلنا للحيوان مثلا بانه كلى فهناك امور ثلثة الحيوان من حيث هو هو وكونه كليا والمركب منهما والاول يسمى كليا طبيعيا والثانى كليا منطقيا والثالث كليا عقليا والكلى الطبيعى موجود فى الخارج لانه جزء من هذا الحيوان الموجود فى الخارج وجزء الموجود موجود واما الكليان الاخيران ففى وجودهما فى الخارج خلاف والنظر فيه خارج عن المنطق الثالث الكليان متساويان ان صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الاخر كالانسان والناطق وبينهما عموم وخصوص مطلق ان صدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس كالحيوان والانسان وبينهما عموم من وجه ان صدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الاخر فقط كالحيوان والابيض ومتباينان ان لم يصدق شئ منهما على شئ مما يصدق عليه الاخر كالانسان والفرس ونقيضا المتساويين متساويان والا لصدق احدهما على ما كذب عليه الاخر فيصدق احد المتساويين على ما يكذب عليه الاخر وهو محال ونقيض الاعم من الشئ مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لولا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال واما الثانى فلانه لولا ذلك لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك مستلزم

اى بعض الكلى آه على راى الفاضل والارجح انها منفصلة مركبة من ستة انواع لان لفظ قد يكون اداة الترديد مثل اما واو وام وبل كما ذكره البعض وقس عليه قوله وقد يكون آه

ث ثم ان قيل ان قوله الثانى امفرد ام مركب قلنا انه مفرد لانه مما لا يراد آه او منقول من الوصفية الى الاسم وكلى ذاتى نوع او عرض فانه عبارة عن الالفاظ ولازم بالقوة ومفارق بالفعل وعرض عام لانه من قبيل كم المنفصلة او مركب غير تام غير تقييدى ومع المحذوف قضية حملية لان موضوعها لفظ الثانى المفرد بالفعل ومحمولها محذوف وهو ما سيذكر المفرد بالقوة او محمولها بعد اذا قلنا اه وموجبة ثنائية وشخصية على المشهور اذ اللام للعهد النوعى ومهملة على التحقيق لانه عبارة عن الالفاظ كما مر وان الكتاب عبارة عنها على قول المختار وكذلك قوله الثالث آه فهو قضية حملية موضوعها الثالث المفرد بالفعل ومحمولها المحذوف هو ما سيذكر المفرد بالقوة ومحمولها موضوع ثان وهو قوله الكليان المفرد بالفعل مع محموله هو متساويان المفرد بالفعل وموجبة ثنائية شخصية على المشهور لان اللام ايضا للنوعى ومهملة على التحقيق او محصورة مسورة على قول البعض كما مر فيكون قوله ان صدقا آه لتصحيح الحمل بينهما او ذلك القضية شرطية فان مقدمها قوله ان صدق الى آخره وتاليها مقدم تقديره فالكليان متساويان على مذهب الكوفيين او هو محذوف مؤخر تقديره فالكليان متساويان على مذهب البصريين والاليق للعربين هو مذهب الاول ومن ثمه اختيار المصنف رحمه الله وهكذا فى قوله وبينهما آه ومتصلة لزومية مهملة مركبة من الحمليتين والشرطيتين وكذا قوله فلانه باعتبار اما شرطية متصلة لزومية ادعائية موجبة كلية كما ذكر وايضا قوله وذلك آه حملية موجبة ثنائية محصلة شخصية

لصدق الاخص على كل ما يصدق عليه الاعم وهو محال والاعم من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا لتحقق مثل هذا العموم بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص مع التباين الكلى بين نقيض الاعم مطلقا وعين الاخص ونقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا لانهما ان لم يصدقا اصلا معا على شيء كاللاوجود واللاعدم كان بينهما تباين كلي وان صدقا معا كاللاانسان واللافرس كان بينهما تباين جزئي ضرورة صدق احد المتباينين مع نقيض الاخر فقط فالتباين الجزئي لازم جزما (الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي فكذلك يقال على كل اخص تحت الاعم ويسمى الجزئي الاضافي فهو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي دون العكس اما الاول فلاندراج كل شخص تحت الماهية الكلية المعراة عن المشخصات واما الثاني فلجواز كون الجزئي الاضافي كليا وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك (الخامس النوع كما يقال على ما ذكرنا ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولا اوليا ويسمى النوع الاضافي ومراتبه اربع لانه اما ان يكون اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم او اخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي او مباينا للكل وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له ومراتب الاجناس ايضا هذه الاربع لكن العالي كالجوهر في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم النامي والجسم المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس له والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي

فان قيل ان قوله والاعم آه امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق قضية حملية موضوعها الاعم المفرد بالفعل ومحمولها ليس آه المفرد بالقوة وموجبة ثنائية معدولة المحمول ومحصورة مسورة او هو سالبة كلية فان كلمة ليس اصلا سورها هنا وكذلك قوله ونقيضا آه ومراتب والنوع الاضافي آه فهي قضية حملية موجبة ثنائية محصلة محصورة مسورة لان اللام والاضافة سورها ثم ان قيل ان قوله ان لم يصدقا آه وان صدقا آه من اي قضية كانت قلنا انه قضية شرطية بقرينة ان ومتصلة لزومية مهملة مركبة من الحمليتين وكذلك قوله اما الاول واما الثاني باعتبار اما قضية شرطية متصلة لزومية ادعائية موجبة كلية فالمقدم هنا محذوف للاختصار وهو المطلوب وان كانت اتفاقية عامة التي يجوز استعمالها في القياسات الافتراضية كما يجوز في محاورات اللغات لقصد المبالغة في وقوع التالي ومن هذا القبيل كلمة اما الواقعة في اوائل الكتب كما نقل الفاضل عن الفاضل العصام رحمه الله ثم ان قيل ان قوله الرابع والخامس مع محذوف المسند امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق قضية حملية موضوعها لفظ الرابع والخامس المفرد بالفعل ومحمولها المحذوف هو ما سيذكر المفرد بالقوة بقرينة المقام او هو الجزئي موضوع ثان مع محموله الذي هو قوله فكذلك المشار اليه وهو قوله كما يقال فالكاف فيه تأكيد الكاف له لدفع توهم التمثيل فالاول الى موجبة ثنائية محصلة شخصية على المشهور اللام في الموضوع للعهد النوعي الذي سورها فان المباحث خمسة قطعة يعني الالفاظ التي وقعت حصة معينة نوعية من الفصل الثالث الذي هو كذلك من المقالة الاولى التي وقعت حصة من الرسالة ومهملة على التحقيق كما سبق او محصورة مسورة على قول البعض اذا كان للاستغراق اما قوله الجزئي مع محموله المذكور آنفا فهو قضية حملية موجبة ثنائية محصلة طبيعية لان لام الجزئي للجنس المشهور عند سيد المحققين ولان التقسيم عنده للماهية او محصورة مسورة موجبة كلية على مذهب العلامة التفتازاني رحمه الله لانه للاستغراق عنده لان التقسيم عنده للافراد بمعنى ضم مفهوم الاقسام المتباينة والمتخالفة الى افراد المقسم او الى مفهوم المقسم عند السيد فعلى الاول كونها حملية طبيعية مرددة المحمول وعلى الثاني محصورة موجبة كلية مرددة المحمول فاعتبر فهمهما

فان قيل ان قوله وجزء المقول آه من اى قضية من قسميها قلت انه قضية حملية موجبة موضوعها قوله وجزء المقول المفرد بالقوة ومحمولها قوله ان كان آه المفرد بالقوة ومحصورة مسورة ثنائية محصلة لان الاضافة عن للاستغراق كما فى هذا القول ت وهو قضية حملية موجبة مسورة ثنائية محصلة اذ اللام هنا للاستغراق الذى هو سورها و لقضية باعتبار الجهة ممكنة عامة تقديرها بعضا ذ بالامكان العام وكذلك قوله والمتوسطات آه وهو قضية حملية موجبة ثنائية محصلة محصورة مسورة ضرورية مطلقة وكذا الحال فى قوله ان كان آه وقضية شرطية مقدمها ان كان آه وتاليها كلمة يسمى عند المص رحمه الله تعالى ومتصلة لزومية مهملة مركبة من الحمليتين اما التطبيق فى قوله ويسمى حدا تاما ان كان آه فهو شرطية متصلة لزومية مهملة وباعتبار التركيب مركبة من الحمليتين مقدمها ان كان آه وتاليها مقدم هنا الذى هو كلمة يسمى على مذهب الكوفيين او هو مؤخر محذوف تقديره فيسمى حدا تاما على مذهب البصريين كما سبق

ت ثم ان قيل ان قوله الفصل الرابع امفرد ام مركب قلنا انه مفرد لانه يما لا يراد بالجزء منه دلالة آه او انه منقول من الوصفية الى الاسمية كلى ذاتى نوع للمقالة الاولى او عرضى لازم بالقوة و مفارق بالفعل وخاصة او مركب غير تام تقييدى لانه مركب من الصفة والموصوف ومع محموله المحذوف قضية حملية موجبة ثنائية محصلة شخصية على المشهور فان اللام للعهد النوعى يعنى الخارجى ومهملة على التحقيق لكونه عبارة عن الالفاظ واهملا عن السور وعن بيان كمية المتلفظين كما سبق ومحصورة مسورة على قول البعض من الميزانى لان اللام المعهودة سور الموجبة الكلية

كالحقائق البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلق بان كل منهما اعم من الآخر لصدقهما على النوع السافل وجزء المقول فى جواب ما هو ان كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقعا فى طريق ما هو كالحيوان والناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق المقول فى جواب السؤال بما هو عن الانسان وان كان مذكورا بالتضمن يسمى داخلا فى جواب ما هو كالجسم النامى والحساس او المتحرك بالارادة الدال عليها الحيوان بالتضمن والجنس العالى جاز ان يكون له فصل يقومه لجواز تركبه من امرين متساويين او امور متساوية ويجب ان يكون له فصل يقسمه والنوع السافل يجب ان يكون له فصل يقومه ويمتنع ان يكون له فصل يقسمه والمتوسطات يجب ان يكون لها فصول تقومها وفصول تقسمها وكل فصل يقوم العالى فهو يقوم السافل من غير عكس كلى وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالى من غير عكس كلى

الفصل الرابع فى التعريفات المعرف للشئ هو الذى يستلزم تصوره تصور ذلك الشئ او امتيازه عن كل ما عداه وهو لا يجوز ان يكون نفس الماهية لان المعرف معلوم قبل المعرف والشئ لا يعلم قبل نفسه ولا اعم لقصوره عن افادة التعريف ولا اخص لكونه اخفى منه وهو مساويها فى العموم والخصوص ويسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفصل القريبين وناقصا ان كان بالفصل القريب وحده او به وبالجنس البعيد ورسما تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة ورسما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد ويجب الاحتراز عن تعريف الشئ بما يساويه فى المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرد وعن تعريف الشئ بما لا يعرف الا به سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية ما بها يقع ثم يقال المشابهة اتفاق فى الكيفية او بمراتب كما يقال الاثنان زوج اول ثم يقال الزوج هو المنقسم بمتساويين ثم يقال المتساويان

عنده ت ثم ان قيل ان هذا التعريف آه امفرد ام مركب قلنا انه مركب تصور قول شارح حد تام لانه مركب من الجنس القريب وهو الذى هو عبارة عن الفكر الاصطلاحى وكل تعريف نوع ثان من الفكر او عن القول الشارح بقرينة المقام ومن الفصل القريب هو قوله يستلزم آه علة لتم ثم ان قيل ان الجوهر اجنس ام فصل لمطلق الجسم قلنا انه جنس و فصل قريبا ن له كما ان الحيوان جنس قريب للانسان وجسم تام جنس بعيد له ومطلق الجسم جنس ابعد له والجوهر جنس ابعد وكذلك الناطق فصل قريب للانسان

والحساس فصل بعيد للانسان والنامى فصل ابعد له والجوهر فصل ابعد الابعد له اما الجسم النامى فجنس قريب
للحيوان و مطلق الجسم جنس بعيد له والجوهر جنس ابعد له وكذا الحساس فصل قريب له والنامى فصل بعيد
له والجوهر فصل ابعد هذا   ح فان قيل ان قوله ويجب آه من اى قضية كانت قلنا انه قضية حملية
موجبة ثنائية عند السيد و محصله موجبة كلية لان اللام هنا للاستغراق وضرورية مطلقة فان جهة
التى كانت فى قوله يجب آه بالضرورة   ح ثم ان قيل ان هذا القول آه احملية ام شرطية قلنا انه
قضية حملية موجبة ثنائية
محصلة شخصية على المشهود
لان اللام فى هذا الموضوع
للعهد النوعى الخارجى
ومهملة على التحقيق لانه
عبارة عن الالفاظ كما
ذكرا وموجبة كلية على
قول البعض
ث ثم ان قيل ان قوله مقدمة
وثلثة فصول عبارة عن
الالفاظ مع ان مرجع الضمير
يعنى المقالة الثانية عبارة
عن الالفاظ فيكون ظرفية
المقالة الثانية الى كل
واحد من المقدمة والفصول
الثلثة من قبيل ظرفية
الالفاظ للالفاظ فيلزم
ظرفية الشئ لنفسه وهو
باطل قلنا ان المقالة الثانية
كل وكل من المقدمة
و الفصول الثلثة اجزاء
للمقالة الثانية فظرفيتها
الى كل واحد منها ظرفية
الكل على الاجزاء فلا يلزم
ظرفية الشئ على نفسه
فان الكل اخص والاجزاء
اعم فبينهما عموم
وخصوص مطلق وكذا
الحال فى قوله وفيه اربعة
مباحث
ث ثم ان قيل ان المقالة
الثانية امفرد ام مركب
قلنا انه مفرد لانه بالايراد
بالجزء منه او منقول من
الوصفية الى الاسمية وكلى
منطقى عقلى طبيعى وذاتى
نوع للرسالة بالنظر الى
ما قبله وجنس بالنظر الى ما
بعده وهو ثلثة فصول او
عرضى لانه عبارة عن الالفاظ
التى هى من قبيل الكيفيات
المحسوسة بالسمع كما ان الكتاب الجليل عبارة عنها المنزل عليه عليه السلام وعرض لازم بالقوة ومفارق
بالفعل وخاصة لها   ث ثم ان قيل ان قوله قول يصح آ. من اى تعريف من اقسام الفكر قلنا انه قول
شارح تصوري ثم ان قيل ان هذا التعريف احد ام رسم قلنا انه حد تام لانه مركب من الجنس القريب وهو
قوله قول جنس قريب للقضية الملفوظة بمعنى قول ملفوظ آه ان كان عبارة عن القول الملفوظ او جنس
قريب للقضية المعقولة بمعنى قول معقول آه ان كان عبارة عن القول المعقول فظهر ان القول لفظ مشترك تذكر

هما الشيئان اللذان لا يفضل احدهما على الآخر ثم يقال الشيئان هما
الاثنان ويجب ان يحترز عن استعمال الفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة
الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفوتا للغرض ﴿ المقالة الثانية
في القضايا واحكامها وفيها مقدمة وثلثة فصول اما المقدمة ففي تعريف
القضية واقسامها الاولية ﴿ القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق
فيه او كاذب فيه وهي حملية ان انحلت بطرفيها الى مفردين كقولنا زيد
هو عالم وزيد ليس هو بعالم وشرطية ان لم ينحل والشرطية اما متصلة
وهي التي يحكم فيها بصدق قضية اولا صدقها على تقدير صدق قضية
اخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس ان كان هذا
انسانا فهو جماد واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين
في الصدق والكذب معا او في احدهما فقط او بنفيه كقولنا اما ان
يكون هذا العدد زوجا او فردا وليس اما ان يكون هذا الانسان
كاتبا او اسود ﴿ الفصل الاول في الحملية وفيه اربعة مباحث
﴿ البحث الاول في اجزائها واقسامها الحملية انما تتحقق باجزاء ثلثة
محكوم عليه ويسمى موضوعا ومحكوم به ويسمى محمولا ونسبة بينهما بها
يرتبط المحمول بالموضوع ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة كهو في قولنا
زيد هو عالم وتسمى القضية حينئذ ثلاثية وقد يحذف الرابطة في بعض
اللغات لشعور الذهن بمعناها وتسمى القضية حينئذ ثنائية وهذه النسبة
ان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا
الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس
بمحمول فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر وموضوع الحملية
ان كان شخصا معينا سميت مخصوصة وشخصية وان كان كليا
فان بين فيها كمية افراد ما صدق عليه الحكم وتسمى اللفظ الدال

عليها سورا سميت محصورة ومسورة وهي اربع لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد فهي الكلية اما موجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة وسورها لا شئ ولا واحد كقولنا لا شئ ولا واحد من الانسان بحجر وان بين فيها ان الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية اما موجبة وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم تصلح لان تصدق كلية وجزئية سميت طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وان صلحت لذلك سميت مهملة كقولنا الانسان في خسر والانسان ليس في خسر وهي في قوة الجزئية لانه متى صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر وبالعكس

﴿البحث الثاني في تحقيق المحصورات﴾ فقولنا كل (ج ب) يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما لو وجد كان (ج) من الافراد الممكنة فهو بحيث اذا وجد كان (ب) اي كل ما هو ملزوم (ج) فهو ملزوم (ب) وتارة بحسب الخارج ومعناه كل (ج) في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو (ب) في الخارج والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شئ من المربعات في الخارج يصح ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول دون الثاني فلو لم يوجد من الاشكال في الخارج الا المربع يصح ان يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول وعلى هذا فقس المحصورات الباقية ﴿البحث الثالث في العدول والتحصيل﴾ حرف السلب ان كان جزأ من الموضوع كقولنا اللاحي جماد او من المحمول كقولنا الجماد لا عالم او منهما جميعا كقولنا اللاحي لا عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزأ لشئ منهما سميت محصلة ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت سالبة والاعتبار بايجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية والسلبية لا بطرفي

ت٢ فان قيل ان قوله وهي اربع آه امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق قضية حملية موضوعها لفظ هو المفرد بالفعل ومحمولها لفظ اربع المفرد بالفعل وموجبة ثنائية محصلة شخصية باعتبار الضمير لانه عبارة عن شخص معين وباعتبار مرجعه محصورة مسورة فان التنوين للتنكير في مرجعه للاستغراق ت٣ ثم ان قيل ان هذا القول من اي قضية كانت قلنا انه قضية شرطية بقرينة كلمة ان ولو ومتصلة لانها سورها ولزومية لكون المقدم علة للتالي ومهملة لانها سورها وكذا الحال في قوله وان لم يبين آه فهو قضية شرطية فان مقدمها قوله وان لم يبين آه وتاليها قوله فان لم تصلح آه مع جزائه كما سبق ومتصلة لزومية مهملة بخلاف قوله ان كانت سالبة وهو قضية شرطية مقدمها قوله ان كانت آه وتاليها مقدم وهو قوله وسميت بسيطة عند الكوفيين او الجزاء محذوف مؤخر تقديره وسميت بسيطة عند البصريين وثمرة الخلاف بينهما سبقت ومتصلة لزومية مهملة كما ذكر ت ثم ان قيل ان قوله البحث آه امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق قضية حملية موجبة ثنائية محصلة شخصية لان اللام هنا للعهد النوعي على المشهور ومهملة على التحقيق لان البحث عبارة عن الالفاظ كما مر ت ثم ان قيل ان قوله كل نار حارة من اي قضية كانت قلنا انه قضية حملية موجبة محصلة ثنائية كلية لان كلمة كل سورها مثلا كما ذكر في تعريفاتنا المسمى بالقواعد وممكنة عامة واما قوله لا شئ آه وهو سالبة كلية مطلقة عامة وكذلك قوله بعض الحيوان آه وهو قضية حملية موجبة جزئية دائمة وكذا في قوله ليس كل حيوان انسان بالاطلاق العام وهو سالبة جزئية ايضا ومطلقة عامة وكذا الحال في قوله الحيوان جنس والانسان نوع قضية حملية موجبة ثنائية طبيعية لان اللام للجنس المشهور وان الحكم فيها بالجنسية والنوعية ودائمة مطلقة وكذلك الشان في قوله الانسان في خسر قضية حملية موجبة ثنائية محصلة مهملة لان اللام للجنس لغير المشهور ت٢ ثم ان قيل ان قوله اللاحي جماد من اي قضية كانت قلنا انه قضية حملية موجبة محصلة ثنائية معدولة الموضوع فان اداة السلب جزء من الموضوع وكذلك قوله الجماد لا عالم قضية حملية معدولة المحمول لكونه جزأ من المحمول وكذا قوله اللاحي لا عالم معدولة الطرفين لكونه جزأ منهما

ش فان قيل ان هذا القول الحملية ام شرطية قلنا انه قضية حملية موجبة ثنائية محصلة محصورة مسورة لان اللام في هذا الموضوع محمول على الاستغراق الذي هو سورها وباعتبار الجهة دائمة مطلقة وكذلك الحال في قوله البحث الرابع آه وهو قضية حملية موضوعها البحث الرابع المفرد بالفعل لانه بما لا يراد بجزء ومفقول من الوصفية الى التعليمية او مفرد بالقوة لانه مركب غير تام تقييدي وكلي ذاتي نوع كما سبق وموجبة ثنائية محصلة شخصية على المشهور فان اللام للعهد النوعي ومهملة على التحقيق لانه عبارة عن الالفاظ او محصورة مسورة على قول البعض من المنطقيين انه قال ان اللام للعهد النوعي محمول على الاستغراق كما في كل وضرورية مطلقة ثم ان قيل ان قوله والقضايا والبسائط امفرد ام مركب قلنا انه مفرد مقابل للمركب ثم ان قيل انهما جمع واللام هنا كيف حمل على الاستغراق قلنا ان اللام هنا للاستغراق تأكيد لاستغراق الجمع ش ثم ان قيل ان قوله ان قدمت وان اخرت من اي قضية قلنا انه قضية شرطية مقدمها شرط وتاليها مقدم مذكور او مؤخر محذوف كما قيد ناه وكذلك قوله واما وهو قضية شرطية متصلة لزومية ادعائية موجبة كلية كما سبق ش ثم ان قيل ان هذه التعريفات احد ام رسم قلنا انه حد تام لانه مركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب كما هو المعلوم هنا ثم ان قيل ان هذه التعريفات اعكس تعريف ام طرد تعريف قلنا انها عكس تعريف فيكون القضية طبيعية وهي لا تستعمل في العلوم تصديقا ليحكم فيها على الافراد ويحكم فيها على المفهوم وهي من قبيل التصورات في الحقيقة وان كانت من قبيل التصديقات في الصورة ولذا قال البعض لا يكون بين التعريف والمعرف حكم حقيقي اذا كان المعرف مبتدأ والتعريف خبرا كما نحن فيه

القضية فان قولنا كل ما ليس بحي فهو لا عالم موجبة مع ان طرفيها عدميان وقولنا لا شيء من المتحرك بساكن سالبة مع ان طرفيها وجوديان والسالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب فان الايجاب لا يصح الا على موضوع موجود محقق كما في الخارجية الموضوع او مقدر كما في الحقيقية الموضوع واما اذا كان الموضوع موجودا فانهما متلازمان والفرق بينهما في اللفظ اما في الثلاثية فالقضية موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب وسالبة ان اخرت عنها واما في الثنائية فبالنية او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير ولا بالايجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط او بالعكس (البحث الرابع في القضايا الموجهة) لا بد لنسبة المحمولات الى الموضوعات من كيفية ايجابية كانت النسبة او سلبية كالضرورة والدوام واللاضرورة واللادوام ويسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية (والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها ثلاثة عشر قضية منها قضية بسيطة وهي التي حقيقتها ايجاب فقط او سلب فقط ومنها مركبة وهي التي تركب حقيقتها من ايجاب وسلب والبسائط ست (الاولى الضرورية المطلقة) وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان بحجر (الثانية الدائمة المطلقة) وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودا كقولنا دائما كل انسان حيوان ودائما لا شيء من الانسان بحجر (الثالثة المشروطة العامة) وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا

ش ثم ان قيل ان قوله بالضرورة كل انسان حيوان امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق فقضية حملية موضوعها لفظ انسان المفرد بالفعل ومحمولها لفظ حيوان المفرد بالفعل وموجبة محصلة ثنائية موجبة كلية لان كلمة كل سورها والقضية باعتبار الجهة اثنان بسيطة ومركب وان هذه القضية ابسيطة ام مركبة قلنا انها مركبة ضرورية مطلقة لان لفظ بالضرورة جهة القضية كما هنا وهي قوله وبالضرورة لا شيء آه وهي سالبة ضرورية مطلقة لان لفظ بالضرورة جهة القضية وكذا الحال في قول غيره

بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا وبالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا (الرابعة العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثالها ايجابا وسلبا ما مر (الخامسة المطلقة العامة وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متنفس وبالاطلاق العام لا شيء من الانسان بمتنفس (السادسة الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام لا شيء من الحار ببارد (واما المركبات فسبع الاولى المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا دائما فتركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة (الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسلبا ما مر (الثالثة الوجودية اللاضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة (الرابعة الوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام

ش فان قيل ان هذا القول آه من اي قضية كانت قلنا انه قضية حملية طرفاها الى مفردين بالفعل وموجبة لان الحكم فيها بالايقاع وثنائية فان الرابطة محذوفة ههنا ومحصلة بمعنى لم يكن اداة السلب آه ومحصورة مسورة موجبة كلية لان الامر في هذا الموضوع محمول على الاستغراق او شخصية او مهملة كما مر ش ثم ان قيل ان كل واحد من هذه التعريفات احد ام رسم قلنا انها حد تام فانه مركب من الذاتيين القريبين كما قيدنا ش ثم ان قيل ان جميع هذه التعريفات اعكس تعريف ام طرد تعريف قلنا انها عكس تعريف اذا كان المعرف موضوعا والتعريف محمولا كما مر عند المنطقيين خلافا للعربية انه اذا كان نقيض المعرف محكوما عليه ونقيض التعريف محكوما به ش ثم ان قيل ان هذا القول آه امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق قضية حملية موضوعها كلمة هي المفرد بالضمير الراجعة الى هذا المعرف وموجبة ثنائية محصلة شخصية باعتبار الضمير فانه عبارة عن شخص معين وطبيعية باعتبار مرجعه لان هذا التعريف عكس تعريف ش ثم ان قيل ما الفرق بين المعرف والتعريف من النسب الاربع قلنا انهما متساويان بمعنى صدق الموجبتين الكليتين من طرفي الكليتين مثل قولنا كل معرف تعريف وكل تعريف معرف وكذلك المعرف بين التقسيم والقضية قلنا انهما متباينان بحسب المفهوم ونسب التحقق بينهما عموم وخصوص مطلق او مساوات ش ثم ان قيل ان قوله البسائط والمركبات امفرد ام مركب قلنا انه مفرد مقابل للمركب وكلي منطقي عقلي طبيعي وذاتي جنس بعد الاحد وكذلك الحال في قوله ش فهذا القول مفرد ايضا لانه لم يرد بجزء منه الدلالة على جزء معناه او منقول من الوصفية الى الاسمية وكلي منطقي عقلي طبيعي وذاتي نوع لما فله متعدد الاشخاص ش ثم ان قيل ان قوله كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا بالضرورة وهو قضية حملية موجبة ثنائية محصلة محصورة مسورة موجبة كلية لان كلمة كل سورها ومشروطة عامة لما مر وكذا قوله وبالضرورة آه مشروطة عامة سالبة كلية وكذا قوله بالاطلاق العام كل انسان متنفس مطلقة عامة وكذا الحال في قوله واما المركبات آه شرطية متصلة لزومية ادعائية موجبة

بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة او سالبة فتركيبها من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها ايجابا وسلبا ما مر (الخامسة) الوقتية وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا باللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شئ من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة (السادسة المنتشرة) وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا باللادوام بحسب الذات وهي اذا كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لا دائما فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شئ من الانسان بمتنفس وقتا ما لا دائما فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة (السابعة الممكنة الخاصة) وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا فهي سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب او سالبة كقولنا بالامكان الخاص لا شئ من الانسان بكاتب فتركيبها من ممكنتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة والضابطة ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية للقضية المقيدة بهما (الفصل الثاني) في اقسام الشرطية الجزء الاول منها يسمى مقدما والثاني تاليا اما المتصلة فاما لزومية وهي التي صدق التالي فيها على

ت فان قيل ان هذا القول الى آخره امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديقي قضية حملية ط فاها مفردين بالفعل وموجبة ثنائية محصلة محصورة مسورة لان اللام هناك محمول على الاستغراق او هذه القضية شخصية على المشهور فانه للعهد الخارجي ومهملة على التحقيق لان الموضوع هنا عبارة عن الالفاظ وهي موجبة كلية ايضا لكونه له على قول البعض ت ثم ان قيل ان هذا القول من اى قضية كانت قلنا انه قضية حملية موضوعها كلمة هي المفرد بالفعل ومحمولها كلمة التي آه المفرد بالقوة وموجبة ثنائية محصلة شخصية باعتبار الضمير طبيعية باعتبار مرجعه المعرف لهذا التعريف الذي هو عكس تعريف اذ كان المعرف مسندا اليه والتعريف مسندا فيكون القضية طبيعية لا تقع كبرى للشكل الاول اما الاول فلان هذه الاقسام المستلزمة للمركبات اشارة الى الكبرى ولكون طرد التعريف في ضمن جميع عكس التعريف فيكون التعريف جامعا لافراده ومانعا لاغياره طردا اى كل واحد من المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة آه. ثم ان قيل ان هذه الحدود امفرد ام مركب قلنا انها مفرد كلي ذاتي نوع للفكر او مركب تصور قول شارح ومن انواعه الاربعة حد تام لانه مركب من الذاتيين القريبين هنا فان القول والقضية والحملية جنس بعيد اما المركبة فهي جنس قريب كما قدمنا ت ثم ان قيل ان هذا القول آه احملية ام شرطية قلنا انه قضية شرطية متصلة لزومية مهملة والشرطية باعتبار التركيب مركبة من الحمليتين ههنا ثم ان قيل ان المصنف العلامة من اى شئ ترك المثال للعرفية العامة قلنا انه ترك اشارة الى عموم وخصوص مطلقا بين المشروطة العامة والعرفية العامة وكذلك الحال بين الوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة كما في الجد ولـ للاستاذ الفاضل وكذا عموم وخصوص مطلقا بين المشروطة الخاصة والعرفية وكذا بين المثال والشاهد ت ثم ان قيل ان قوله بالضرورة كل قمر منخسف آه احملية ام شرطية قلنا انه قضية حملية موجبة محصلة ثنائية موجبة كلية وقتية لان لفظ وقت حيلولة آه جهة القضية فالجهة ميزان المسائل ان توافقت الجهة الى المادة وصدق القضية ان وقعت القضية والكذب في مادة القضية وكذا الحال في سائر قوله وقس عليه

تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية والتضايف واما اتفاقية وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق واما المنفصلة فاما موجبة حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشئ حجرا او شجرا واما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الكذب فقط كقولنا زيدا اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق وكل واحد من هذه الثلث اما عنادية وهي التي يكون التنافي فيها لذاتي الجزئين كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد الاتفاق كقولنا في للاسود اللاكاتب اما ان يكون هذا اسود او كاتبا حقيقية او لا اسود او كاتبا مانعة الجمع او اسود او لا كاتبا مانعة الخلو وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمان هي التي يرفع ما حكم به في موجبتها فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة العنادية تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية والمتصلة الموجبة تصدق عن جزئين صادقين وعن كاذبين وعن مجهولي الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق دون عكسه لامتناع استلزام الصادق الكاذب وتكذب عن جزئين كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق وبالعكس وعن صادقين اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال والمنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وعن كاذبين والمانعة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين ومانعة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب

٢ فان قيل ان هذه التعريفات الى اخرها امفرد ام مركب قلنا انه مركب تصور وقول شارح حد تام فانه مركب من الجنس القريب وهو قوله التي عبارة عن المتصلة والمنفصلة بقرينة قوله اما المتصلة او المنفصلة ومن الفصل القريب وهو قوله بمجرد توافق الجزئين بمنزلته لان الفصل من اقسام الثاني وهو من الكلي الذي هو من المفرد ثم ان قيل ان هذه التعريفات اتكس تعريف ام طرد تعريف قلنا انها عكس تعريف ايضا

٣ ثم ان قيل ان قوله وهي التي آه امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق قضية حملية موضوعها كلمة هي المفرد بالفعل الراجع اليهنا المعروف ومحمولها كلمة التي مع صلتها المفرد بالقوة وموجبة محصلة ثنائية شخصية باعتبار الضمير وطبيعية باعتبار مراجعه المعرف لهذا التعريف الذي هو عكس التعريف لانا واكان المعرف موضوعا والتعريف محمولا لتكون طبيعية واقسام التعريف عشرة بنسبة الى الحد الحقيقي والاسمي والى الحد الرسمي والحقيقي والاسمي والى اللفظي والتنبيهي فظهر انواع للحقيقي عشرة وايضا ان الانواع الاولية للتعريف ثلثة لفظي وتنبيهي وحقيقي اما القول الشارح من قبيل الحقيقي فانه تحديد الامور الخارجية مثل تحديد الانسان بان يقال الانسان حيوان ناطق والحد الاسمي من قبيل تحديد الامور الذهنية والاعتبارية بان يقال العنقاء طائر مفروض يطير في القاف المفروض والرسم الحقيقي ترسيم الخارجية والرسم الاسمي ترسيم الذهنية فالتعريفات الاصطلاحية كلها اما حد اسمي واما رسم اسمي لكونهما من قبيل الاعتبارية والذهنية كما نقل

ت ثم ان قيل ان قوله اما المتصلة آه واما المنفصلة آه احملية ام شرطية قلنا انه قضية شرطية مقدمها محذوف للاختصار وهو مهما يكن من شئ في الدنيا وتاليها فالمتصلة والمنفصلة آه وباعتبارا ما شرطية متصلة لزومية اربعائية موجبة كلية والفاقية عامة لما مر ثم ان قيل ان كل واحد من قوله المتصلة اما لزومية والمنفصلة فاما موجبة حقيقية آه احملية ام شرطية قلنا انه قضية حملية موضوعها لفظ المتصلة والمنفصلة المفرد بالفعل ومحمولها اما لزومية ولفظ اما موجبة حقيقية المفرد بالفعل او بالقوة وموجبة محصلة ثنائية طبيعية لان لام الموضوع للجنس المشهور عند السيد لان التقسيم للماهية او محصورة سورة عند التفتازاني كما مر

ت فان قيل ان هذا القول من اي قضية من قسميها قلنا انه قضية حملية موضوعها قوله والسالبة ونحوه المفرد بالفعل وبالقوة وموجبة محصلة ثنائية محصورة مسورة موجبة كلية لان لام السالبة للاستغراق اي كل انواع السوالب المتصلة والمنفصلة تصدق آه ونحوه ومحمولها كلمة تصدق ومثلها المفرد بالقوة وهذه القضية باعتبار تقديرا اما شرطية متصلة لزومية ادعائية موجبة كلية وكذلك الحال في قوله واما الامثلة واما في الموجهتين آه فهو قضية شرطية متصلة لزومية ادعائية موجبة كلية تفصيلها مهما وجد شيء في الدنيا فهي تصدق آه فالامثلة اه فالموجهتين آه تاليها تذكر

وتكذب عن كاذبين فالسالبة تصدق عما تكذب الموجبة وتكذب عما تصدق وكلية الشرطية ان يكون التالي لازما او معاندا للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصوله عليها وهي الاوضاع التي تحصل بسبب اقتران الامور التي يمكن اجتماعه معها والجزئية ان تكون كذلك على بعض هذه الاوضاع والمخصوصة ان تكون كذلك على وضع معين وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وبادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلي والمهملة باطلاق لفظة لو وان واذا في المتصلة واما واو في المنفصلة والشرطية قد تتركب عن حمليتين وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن حملية ومتصلة وعن حملية ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحدة من الثلثة الاخيرة في المتصلة تنقسم الى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدمها انما يتميز عن تاليها بالوضع فقط فاقسام المتصلات تسعة والمنفصلات ستة واما الامثلة فعليك باستخراجها من نفسك

الفصل الثالث في احكام القضايا

وفيه اربعة مباحث

البحث الاول في التناقض

وحدوه بانه اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان تكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة ولا يتحقق في المخصوصتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكل وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة المكان والزمان والاضافة والقوة والفعل وفي المحصورتين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول واما في الموجهتين فلا بد من الاختلاف بالجهة في الكل لصدق الممكنتين وكذب

ش ثم ان قيل ان قوله وكلية الشرطية اما ان يكون آه امفرد ام مركب قلنا انه قضية حملية موضوعها لفظ وكلية الشرطية المفرد بالقوة ومحمولها محذوف وهو حاصلة المفرد بالفعل او المحمول قوله اما ان يكون آه فعلى هذا ان هذه القضية حملية مرددة المحمول فان اداة الترديد مؤخرة عن الموضوع وشبيهة بالمنفصلة عند السيد ولكون كلمة اما او واو ام اداة الترديد اذ الحكم هنا بين المفردين او منفصلة ان اخرت اداة الترديد والانفصال بين الخبر المفردين فان قصد حاكم القضية الترديد فيها بينهما فالقضية منفصلة عند العصام وان قصد ايضا بالقوة او بالفعل فهي حملية مرددة المحمول ويقال لها حملية شبيهة بالمنفصلة كما سبق وهذه القضية منفصلة حقيقية اما الفرق بينهما بحسب التحقق فعموم وخصوص مطلقا فالمنفصلة اعم لان الترديد فيها بين المقدم والتالي وهما قضيتان في الصورة كما مر والحملية مرددة المحمول اخص فان الترديد فيها وفي الحملية الشبيهة بالمنفصلة هو بين المحمولين المفردين بالقوة او بالفعل وهو متباينان بحسب المفهوم او ملتبسان بحسب التحقق تفكر وهذه القضية حملية موجبة محصلة ثنائية ضمنية لان قوله ان يكون التالي آه عشر تعريف كما مر

ت ثم ان قيل ان قوله والشرطية قد تتركب آه احملية ام شرطية قلنا انه قضية حملية موجبة جزئية ثنائية مهملة لان لام الموضوع محمول على الجنس لغير المشهور والا كلمة قد يكون سورها اي محصورة مسورة موجبة كلية لانه للاستغراق فكلمة قد لتصحيح الحمل بين الموضوع والمحمول

ث ثم ان قيل ان هذا التعريف احد ام رسم قلنا انه حد ناقص

فان قيل ان قوله فنقيض الضرورية آه احملية ام شرطية قلنا انه قضية شرطية مقدمها محذوف وهو نحو اذا كان الامر كذلك لان الفاء هنا تفريعية ما قبلها ملزوم وما بعدها لازم بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم مجاز نذكر ومتصلة لزومية مهملة فان كلمة اذا سورها وباعتبار التركيب مركبة من الحمليتين وباعتبار الجهة دائمة مطلقة اما هذه القضية مع قطع النظر عن الفاء فهي حملية موضوعها هنا نقيض آه والمفرد بالقوة وكذلك محمولها المفرد بالقوة وموجبة محصلة ثنائية محصورة مسورة لان الاضافة في هذا الموضوع محمول على الاستغراق وهكذا التطبيق في قوله فيقال كل جسم آه فهو شرطية وحملية موجبة كلية دائمة مطلقة لان كلمة دائما جهة القضية وكذا قوله اوليس آه قضية حملية سالبة جزئية مطلقة دائمة وهو رفع الايجاب الكلي بالمطابقة المبدل من نقيض الجزء الاول من هذا المثال وعلى السلب الجزئي بالالتزام ويفرق ذلك الى جزئين ويردد بين هذه القضايا الثلث فيقال كل جسم اما حيوان دائما واما بعض الجسم آه واما بعض الجسم ليس بحيوان آه وهذه المانعة الخلو صادقة لتركيبها من موجبة كلية دائمة مطلقة كاذبة ومن سالبة جزئية دائمة مطلقة صادقة كما قال المصنف فيما سبق ثم ان قيل ان المصنف لاى شيء زاد مثال الحينية المطلقة قلنا انه اشار بينها وبين حينية الممكنة الى التباين بحسب المفهوم وبحسب التحقق من النسب ثم ان قيل ان هذا القول من اى قضية كانت قلنا انه قضية شرطية مقدمها محذوف وهو مهما يكن من شيء في الدنيا للاختصار وتاليها فالمركبات او فالشرطية ومتصلة لزومية ادعائية موجبة كلية واتفاقية تامة كما سبق وكذلك الحال في هذا القول قضية شرطية متصلة لزومية اذ المقدم علة للتالي ومهملة لان كلمة اما سورها ثم ان قيل ان قوله وبالعكس اعكس لغوي ام اصطلاحي منطقي قلنا ان العكس هنا لغوي بقرينة المقام ثم ان قيل ما الفرق بينهما من النسب قلنا ان بينهما عموم وخصوص مطلقا فالنعوي اعم من الاصطلاحي وكذلك الحال بين النقيض اللغوي والاصطلاحي ثم ان قيل ما المقصود في التنافض قلنا انها دفع شبهة الفروق واسند لا لان نقيض ما صدق او توسيعا للدائرة

الضروريتين في مادة الامكان فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزما ونقيض المطلقة الدائمة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات ينافيه الايجاب في البعض وبالعكس ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة اعني التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يسعل في بعض اوقات كونه مجنوبا ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة اعني التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في بعض احيان وصف الموضوع ومثالها ما مر واما المركبات فان كانت كلية فنقيضها احد نقيضي جزئيها وذلك جلي بعد الاحاطة بحقائق المركبات ونقائض البسائط فانك اذا تحققت ان الوجودية اللادائمة تركيبها من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة وان نقيض المطلقة هو الدائمة تحققت ان نقيضها اما الدائمة المخالفة او الموافق وان كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه لانه يكذب بعض الجسم حيوان لا دائما مع كذب كل واحد من نقيضي جزئيه بل الحق في نقيضها ان يردد بين نقيضي الجزئين لكل واحد واحد اي كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضها فيقال كل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان دائما واما الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة في الجنس والنوع المخالفة في الكيف وبالعكس البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اولا مع بقاء الصدق والكيف واما السوالب فان كانت كلية فتسع منها وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا تنعكس لامتناع العكس في اخصها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما وكذب بعض المنخسف

ىك فان قيل ان قوله وبعض المنخسف ليس بقمر آه امفردام مركب قلنا انه قضية حملية سالبة جزئية ممكنة عامة لان لفظ بالامكان العام جهة القضية وكذلك ان قوله كل منخسف فهو آه قضية حملية موجبة كلية ثانية محصلة بسيطة ضرورية مطلقة فان لفظ بالضرورة جهة القضية هي معيار المسائل ىك ثم ان قيل ان قوله واما الضرورية اه احملية ام شرطية قلنا انه قضية شرطية مقدمها محذوف الذى هو مهما وجد شئ في الدنيا وتاليها فتنعكسان وهما عبارتان عن الست المنعكسة السوالب الاول منها قوله واما الضرورية المطلقة والثانى الدائمة المطلقة والثالث المشروطة والرابع العرفية العامة والخامس المشروطة الخاصة والسادس العرفية الخاصة السالبة العرفية الكلية كما احصيناه في السبع الغير المنعكس السوالب من ان الاول الوقتية والثانى المنتشرة السالبة والثالث الوجودية اللاضرورية السالبة والرابع الوجودية اللادائمة السالبة والخامس الممكنة العامة السالبة والسادس العرفية العامة السالبة والسابع المطلقة العامة كما قال المصنف رح فيما سبق وباعتبار كلمة اما قضية شرطية متصلة لزومية ادعائية موجبة كلية او اتفاقية عامة لما مر ثم ان قيل ان قوله واما الضرورية من اى عطف كان وما عديله قلنا انه عطف على قوله واما السوالب بطريق عطفا لجملة الشرطية على الشرطية وكذا قوله وان كانت جزئية عطف على قوله فان كانت وهو بالشرطية على الشرطية وعديله

ىك ثم ان قيل ان قوله والا فبعض اه احملية ام شرطية قلنا انه شرطية لان مقدمها كلمة الا وتاليها لفظ فبعض آه ثم ان قيل ان المقدم يعنى ان كلمة الامفرد وان تعريف القضية الشرطية هو ما لا ينحل طرفاها الى مفردين فلا يصح تعريفا على هذا المقدم قلنا ان كلمة الامركبة من ان ولم اى وان لم يصدق اه فيصح تعريفها عليه ودليل الملازمة واثباتها فالاثبات انما يكون في اللزوم الذهنى لا الخارجى فتبصر ثم ان قيل ان الواو في قوله والا اعطف ام للاستيناف قلنا ان الواو للعطف على قوله اذا صدق آه بطريق عطف الشرطية على الشرطية يعنى عطف العلة على المعلول او للاستيناف فيكون هذا الكلام جوابا عن المنع الوارد على ملازمة المقدمة الاستثنائية الشرطية كما قال الفاضل وانما صدق هذا النقيض يعنى بعض ب ج آه لئلا يلزم ارتفاع النقيضين

ليس بقمر بالامكان العام الذى هو اعم الجهات لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اذ لو انعكس الاعم لانعكس الاخص لان لازم الاعم لازم الاخص ضرورة (واما الضرورية والدائمة المطلقتان فتنعكسان دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شئ من (ج ب) فدائما لا شئ من (ب ج) والا فبعض (ب ج) بالاطلاق العام وهو مع الاصل ينتج بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة في الضرورية ودائما في الدائمة وهو محال (واما المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شئ من (ج ب) ما دام (ج) فدائما لا شئ من (ب ج) ما دام (ب) والا فبعض (ب ج) حين هو (ب) وهو محال (واما المشروطة والعرفية الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض اما العرفية العامة فلكونها لازمة للعامتين واما اللادوام فلانه لو كذب بعض (ب ج) بالفعل لصدق فلا شئ من (ب ج) دائما فتنعكس الى لا شئ من (ج ب) دائما وقد كان كل (ج ب) بالفعل هذا خلف وان كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض (ج) ليس (ب) ما دام (ج) لا دائما وجب ان يصدق بعض (ب) ليس (ج) ما دام (ب) لا دائما لانا نفرض ذات الموضوع وهو (ج) (د) و (د ج) بالفعل و (د ب) ايضا للادوام سلب الباء عنه وليس (د ج) ما دام (ب) والا لكان (ج) حين هو (ب) في حين هو (ج) وقد كان ليس (ب) ما دام (ج) هذا خلف واذا صدق الجيم والباء عليه وتنافيا فيه صدق بعض (ب) ليس (ج) ما دام (ب) لا دائما وهو المطلوب واما البواقى فلا تنعكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس بانسان وبالضرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائما

ن قيل ان قوله واما الموجبة آه احملية ام شرطية قلنا انه قضية شرطية مقدمها محذوف وهو مهما وجد شيء في الدنيا وتاليها مذكور وهو فالموجبة آه ومتصلة لزومية ادعائية موجبة كلية لتضمن كلمة اما معنى مهما كما مر وهذه القضية اتفاقية عامة في الحقيقة اما عدم انعكاس الموجبة الى موجبة كلية او جزئية فهو غير مطرد عند المنطقيين بالعكس المنطقي مثل قولنا كل انسان حيوان قضية صادقة منعكسة الى قولنا كل حيوان انسان لتخلفه في هذا المثال فالمعتبر عندهم اذا عكست الموجبة مطلقا الى جزئية وهو

مع كذب عكسهما بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لكن الضرورية اخص البسائط والوقتية اخص المركبات الباقية ومتى لم تنعكسا لم تنعكس شيء منها لما عرفت ان انعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص ﴿واما الموجبة كلية كانت او جزئية فلا تنعكس كلية لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع واما في الجهة فالضرورية والدائمة والعامتان تنعكس حينية مطلقة لانه اذا صدق كل (ج ب) باحدى الجهات الاربع المذكورة فبعض (ب ج) حين هو (ب) والا فلا شيء من (ب ج) ما دام (ب) وهو مع الاصل ينتج لا شيء من (ج ج) دائما في الضرورية والدائمة وما دام (ج) في العامتين وهو محال واما الخاصتان فتنعكسان حينية مطلقة مقيدة باللادوام واما الحينية المطلقة فلكونها لازمة لعامتيها واما قيد اللادوام في الاصل الكلي فلانه لو كذب لصدق كل (ج ب) دائما فنضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة او دائما كل (ب ج) ما دام (ج) ينتج كل (ب ب) دائما ونضمه الى الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لا شيء من (ج ب) بالاطلاق العام ينتج لا شيء من (ب ب) بالاطلاق العام فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال هذا اذا كان الاصل كليا واما في الجزئي فنفرض الموضوع (د) فهو (ج) بالفعل و(ب) لكان (ج) دائما و(ب) لدوام الدائم بدوام الجيم لكن اللازم باطل لتقييد الاصل باللادوام ﴿واما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل (ج ب) باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض (ب ج) بالاطلاق العام والا فلا شيء من (ب ج) دائما وهو مع الاصل ينتج لا شيء من (ج ج) دائما وهو محال وان شئت عكست نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل والاخص منه ﴿واما الممكنتان فحالهما في الانعكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانعكاس فيهما على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها او على انتاج الصغرى الممكنة

المطرد المعتبر وانعكاسها كلية كانت او جزئية الى جزئية مطردة فهو غير معتبر لانه لا تخلف في جميع المواد اصلا ويجوز هذا العكس اللغوي مثل قولنا كل انسان ناطق منعكس الى قولنا كل ناطق انسان فان الموضوع مساو للمحمول او غير مشهور لانها لا تكون مسئلة اصلا عند الحكماء ولا تستعمل مسئلة في الحكمة وكذا المركبات الثمانية التي هي من انواع الموجهة المشهورة المنحصرة في ثلثة عشر قضية كما مر مثاله وكذلك هذا القول

٢ يكون باعتبار كلمة اما قضية شرطية متصلة لزومية ادعائية موجبة كلية او اتفاقية لما مر وكذا الحال في قوله اذا صدق آه فهو قضية شرطية متصلة لزومية مهملة مركبة من الحمليتين ثم ان قيل ان هذا آه امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق قضية حملية موضوعها لفظ هذا المفرد بالفعل ومحمولها لفظ اذا كان المفرد بالقوة وموجبة محصلة ثنائية شخصية باعتبار كلمة هذا لان اسماء الاشارة عبارة عن اشخاص معينة وباعتبار المشار اليه محصورة مسورة لان الاضافة فيه للاستغراق وكذا قوله اما الجزئي

عبارة عن سالبة جزئية مطلقة عامة وموجبة جزئية مشروطة او عرفية عامة وكل واحدة من الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية لا تصلح الى كبروية الشكل الاول لان شرطه بحسب الكم كلية الكبرى وكذا السالبة بحسب الكيف يجب بالصغرى للايجاب بطريق الخلف ويجوز اثبات هذا القول وكذا الوقتيتان عبارتان من الوقتية الموجبة الكلية والجزئية المنتشرة الكلية والجزئية وكذا الوجودية اللاضرورية واللادائمة

ك فان قيل ان قوله لعدم الظفر من اى عطف وما عديله قلنا انه عطف على قوله لتوقف البرهان وعديله بطريق عطف حرف واحد على معمولي عامل واحد وهو جائز بالاتفاق فان الحرف العامل قائم مقام العاملين وكذا قوله والسالبة الكلية اه عطف على قوله فالمتصلة الموجبة وكذا قوله واما السالبة الجزئية آه عطف على القريب على قوله واما الشرطية آه بطريق عطف الجملية على الشرطية يعني بعطف العلة على المعلول او على البعيد وهو قوله واما البواقي آه فهو عطف على القريب على قوله

مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول والثالث اللذين منهما غير محقق لعدم الظفر بدليل توجب الانعكاس وعدمه (واما الشرطية فالمتصلة الموجبة سواء كانت كلية او جزئية تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الاصل قياسا منتجا للمحال (واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب العكس واما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزئيها بالطبع (البحث الثالث في عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني عين الاول مع مخالفته الاصل في الكيف وموافقته في الصدق اما الموجبات فان كانت كلية فسبع منها وهي التي لا تنعكس سوالبها بالعكس المستوي فلا تنعكس لانه يصدق بالضرورة كل قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائما دون عكسه لما عرفت وتنعكس الضرورية والدائمة دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل (ج ب) فدائما لا شيء مما ليس (ب ج) والا فبعض ما ليس (ب) هو (ج) بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس (ب) فهو (ب) بالضرورة في الضرورية ودائما في الدائمة وهو محال (واما المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل (ج ب) ما دام (ج) فدائما لا شيء مما ليس (ب ج) ما دام ليس (ب) والا فبعض ما ليس (ب) فهو (ج) حين هو ليس (ب) وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس (ب) هو (ب) حين هو ليس (ب) وهو محال (واما الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض اما العرفية فلاستلزام العامتين اياها واما قيد اللادوام في البعض فلانه يصدق بعض ما ليس (ب) فهو (ج) بالاطلاق العام والا فلا شيء مما ليس (ب ج)

واما اللادوام وهو عطف على القريب او على البعيد وهو قوله واما السوالب آه وهو عطف على قريبه او بعيده وهو قوله واما المركبات آه عطف على قريبه او على بعيده وهو قوله واما في الموجهتين عطف على قريبه او على بعيده وهو قوله اما المتصلة آه بذلك الطريق وكذا الحال في قوله واما المركبات فهو معطوف على قريبه او بعيده بطريق التصاعد متناه الى قوله اما المقدمة فتذكر

ك ثم ان قيل ان هذا القول احملية ام شرطية قلنا انه شرطية وباعتبار اما قضية شرطية متصلة لزومية ارعانية موجبة كلية كلية او اتفاقية عامة لما سبق اما تفصيلها فهكذا مهما وجد شيء في الدنيا

ك ثم ان قيل ان قوله البحث الثالث امفرد ام مركب قلنا انه مفرد كلي منطقي وعقلي وطبيعي وذاتي نوع فانه عبارة عن الالفاظ المعينة بالنظر الى ما قبله وجنسي بالنظر الى ما بعده وانه مركب غير تام تقييدي فان المركبات الستة كلها ساقطة ومع محمول المحذوف قضية حملية موجبة ثنائية محصلة شخصية

على المشهور فان اللام هنا للجنس المشهور اى الالفاظ الواقعة حصة معينة من الفصل الثالث الذي هو من المقالة الثانية التي هي من الرسالة الشمسية ومهملة على التحقيق لانه لم يبين كمية الافراد وخال عن السور كما سبق ك ثم ان قيل ان قوله بالضرورة كل قسم آه من اى قضية كانت قلنا انه قضية حملية موجبة محصلة ثنائية محصورة مسورة باعتبار الجهة ضرورية مطلقة من البسائط الستة فان بالضرورة جهتها

ش فان قيل ان قوله وان كانت جزئية آه احملية ام شرطية قلنا انه قضية شرطية متصلة لكون كلمة ان سورها ولزومية لان هذا المقدم عامة للتالى ومهملة لانها سورها ومركبة من الحمليتين باعتبار التركيب كما ذكر فى المتن ثم ان قيل ان هذا القول من اى عطف كان وما عديله قلنا انه عطف على قوله اما الموجبات فان كانت كلية بطريق عطف الشرطية على الجملة الشرطية وعديله ايضا و ذلك العطف من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد كما مر

دائما فينعكس الى لا شئ من (ج) ليس (ب) دائما وقد كان لا شئ من (ج ب) بالفعل بحكم اللادوام ويلزمه كل (ج) فهو (ب) دائما لوجود الموضوع هذا خلف وان كانت جزئية فالخاصتان تنعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض (ج ب) مادام (ج) لا دائما نفرض ذات الموضوع وهو (د) ف (د) ليس (ب) بالفعل للادوام ثبوت الباء له وليس (ج) مادام ليس (ب) والا لكان (ج) حين هو ليس (ب) فليس (ب) حين هو (ج) وقد كان (ب) مادام (ج) هذا خلف و (د ج) بالفعل وهو ظاهر فبعض ما ليس (ب) ليس هو (ج) ما دام ليس (ب) لا دائما وهو المطلوب واما البواقى فلا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان ليس بالانسان بالضرورة المطلقة وبعض القمر ليس بمنخسف بالضرورة الوقتية دون عكسها باعم الجهات ومتى لم تنعكسا لم تنعكس شئ منها لما عرفت فى العكس المستوى واما السوالب كلية كانت او جزئية فلا تنعكس كلية لاحتمال كون نقيض المحمول اعم من الموضوع وتنعكس الخاصتان حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شئ من (ج ب) مادام (ج) لا دائما نفرض الموضوع (د) فهو ليس (ب) بالفعل و (د ج) فى بعض اوقات ليس (ب) لانه ليس (ب) فى جميع اوقات (ج) فبعض ما ليس (ب) فهو (ج) فى بعض احيان ليس (ب) وهو المدعى واما الوقتيتان والوجوديتان فتنعكسان مطلقة عامة لانه اذا صدق لا شئ من (ج ب) باحد هذه الجهات نفرض الموضوع (د) فهو ليس (ب) بالفعل و (د ج) بالفعل فبعض ما ليس (ب) فهو (ج) بالفعل وهو المطلوب وهكذا تبين عكوس جزئياتها واما البواقى من السوالب والشرطيات فغير معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان ✿ البحث الرابع فى لوازم الشرطيات

وكذلك الحال فى واما البواقى من السوالب فهو عطف على القريب وهو قوله واما السوالب كلية عطف على قريبه وهو قوله واما البواقى عطف على قريبه او على بعيده وهو قوله اما الموجبات فان كانت بطريق عطف العلة على المعلول كما سبق ✿ ثم ان قيل ان قولهم اذا صدق آه امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبرى تصديق قضية شرطية مقدمها قولنا اذا صدق وتاليها كلمة نفرض ومتصلة لزومية مهملة فان كلمة اذا سورها والشرطية باعتبار التركيب من اقسام الاربعة مركبة من حمليتين فان الشرطية ما ولت بالحملية لانها لا تقع مسئلة بذاتها فمسائل العلوم هى قضية حملية موجبة كلية منطبقة على جميع جزئياتها من حيث تستنبط احكام جزئياتها بطريق الصغرى السهلة الحصول كقولنا كل قضية تقتضى لنسبها احتمال الطرفين فهى حملية اما المهملة فهى فى قوة الجزئية لانها باولت بالجزئية وان صح تاويلها بالكلية فهو غير مطرد واما تاويلها بالجزئية فمطرد لانها اذا اولت

بها لم تكن كاذبة كقولنا الانسان فى خسر والانسان ليس فى خسر بخلاف تاويلها بالكلية مثل قولنا كل انسان فى خسر ولا شئ من الانسان فى خسر فهما كاذبتان والرابع الطبيعية التى ليست بمشهورة لكونها غير معتبرة فى العلوم ولكن لا يوجد الطبيعية للشرطية لان الحكم فيهما على طبيعة الموضوع فلا موضوع ولا طبيعة لها
ش ثم ان قيل الا ان هذا القول احملية ام شرطية قلنا انه باعتبار اما قضية شرطية متصلة لزومية دائمية كلية

اما المنفصلة الموجبة الكلية فيستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم
ونقيض التالي ومانعة الخلو من نقيض المقدم وعين التالي متعاكسين
عليها والا لبطل اللزوم والانفصال (و اما المنفصلة الحقيقية فتستلزم
اربع متصلات مقدم الاثنين عين احد الجزئين وتاليهما نقيض الآخر ومقدم
الاخرين نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الآخر وكل واحدة من غير الحقيقية
مستلزم للاخرى مركبة من نقيضي الجزئين

(المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول

(الفصل الاول في تعريف القياس واقسامه) القياس قول مؤلف
من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر وهو استثنائي ان كان
عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا جسما
فهو متحيز لكنه جسم فهو متحيز وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه
ليس بمتحيز ينتج انه ليس بجسم ونقيضه مذكور فيه (واقتراني
ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج
كل جسم حادث وليس هو ولا نقيضه مذكورا فيه بالفعل وموضوع
المطلوب فيه يسمى اصغر ومحموله اكبر والقضية التي جعلت جزء قياس
تسمى مقدمة والمقدمة التي فيها الاصغر الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى
والمكرر بينهما يسمى اوسط واقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة
وضربا والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الجزئين
الاخرين تسمى شكلا وهو اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في
الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما
فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان
كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع
اما الشكل الاول فشرطه ايجاب الصغرى والا لم يندرج الاصغر
في الاوسط وكلية الكبرى والا لاحتمل ان يكون البعض المحكوم

لد فان قيل ان قوله اما المتصلة آه من اى قضية كانت قلنا انه قضية شرطية مقدمها محذوف وهو
مهما وجد شئ في الدنيا وتاليها مذكور وهو فالموجبة المتصلة الكلية آه و متصلة لزومية ادعائية
لانا لا ندعى علية المقدم الى التالى كما سبق وموجبة كلية وان كانت اتفاقية عامة كما مر
وذلك الاستلزام هنا كقولنا اما ان يكون هذا انسانا واما ان لا يكون حيوانا عند صدق قولنا
كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكذا الاستلزام منفصلة مانعة الخلو كقولنا اما لا يكون
هذا انسانا واما ان يكون حيوانا عند صدق قولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكذا الحال في
قوله واما المنفصلة واما استلزامها اربع متصلات هنا فهو كقولنا كلما كان هذا العدد زوجا
لم يكن فردا وكلما كان هذا العدد فردا لم يكن زوجا عند صدق قولنا هذا العدد دائما
زوج واما فرد ومثل كلما لم يكن هذا العدد فردا كان زوجا عند صدق قولنا دائما هذا
العدد اما زوج واما فرد

لا ثم ان قيل ان قوله المقالة الثالثة امفرد ام مركب قلنا انه مفرد لانه بما لا يراد بجزء او علم او مركب غير تام تقييدى فعلى الاول انه كلى ذاتى نوع وهذا القول مع محموله المحذوف قضية حملية موجبة ثنائية محصلة شخصية على المشهور لان اللام هنا للعهد النوعى كما مر ومهملة على التحقيق كما ذكروا محصورة مسورة فانه محمول على الاستغراق على قول البعض وكذا التطبيق في قوله الفصل الاول وكذلك الحال في قوله القياس آه فهو قضية حملية موضوعها القياس المفرد بالفعل
ومحمولها قول قول مؤلف آه المفرد بالقوة وموجبة ثنائية محصلة طبيعية فان اللام للجنس
المشهور عند السيد لان التقسيم عنده للماهية او محصورة مسورة موجبة كلية لانه للاستغراق
عند التفتازاني لانه للافراد فعلى الاول طبيعية مرددة المحمول وعلى الثاني موجبة كلية مرددة
المحمول كما سبق

ث ثم ان قيل ان هذا القول احملية ام شرطية قلنا انه قضية شرطيا
منفصلة لزومية مهملة مركبة من حملية وكذا قوله ان لم يكن شرطية تاليها مقدم او محذوف كما مر

عليه بالاكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر وضروبه الناتجة اربعة
الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل (ج ب)
وكل (ب ا) فكل (ج ا) الثاني من كليتين والصغرى موجبة ينتج
سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولا شيء من (ب ا) فلا شيء من (ج ا)
الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا
بعض (ج ب) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) الرابع من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب)
ولا شيء من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا) ونتايج هذا الشكل بينة
بذاتها واما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية
الكبرى والا يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس
مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها اخرى وضروبه الناتجة ايضا اربعة
الاول من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب)
ولا شيء من (ا ب) فلا شيء من (ج ا) بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى
الكبرى لينتج نقيض الصغرى وبانعكاس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول
الثاني من كليتين والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من
(ج ب) وكل (ا ب) فلا شيء من (ج ا) بالخلف وبعكس الصغرى
وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولا شيء من (ا ب)
فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف وبعكس الكبرى ليرجع الى الاول وبفرض موضوع
الجزئية (د) وكل (د ب) ولا شيء من (ا ب) فلا شيء من (د ا) ثم
نقول بعض (ج د) ولا شيء من (د ا) فبعض (ج) ليس (ا) الرابع
من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
بعض (ج) ليس (ب) وكل (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف

فان قيل ان قوله وضروبه الناتجة آه امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق قضية حملية موضوعها لفظ وضروبه المفرد بالقوة ومحمولها اربعة المفرد بالفعل وموجبة ثنائية محصلة محصورة مسورة موجبة كلية لان الاضافة في هذا الموضوع محمول على الاستغراق كما ذكر في تعريفاتنا المسمى بالقواعد وفي الاسئلة على ايساغوجي ومطلقة عامة ثم ان قيل ان قوله اربعة امفرد ام مركب قلنا انه مفرد كلي عرضي لانه بالقوة ومفارق بالفعل وعرض عام وكذا سائر اسماء العدد وهي من قبيل الكم المنفصلة وتلك القضية طبيعية مرددة المحمول فان الاضافة او اللام في المقسم للجنس المشهور عند السيد او محصورة مسورة موجبة كلية مرددة المحمول عند العلامة التفتازاني لانهما للاستغراق كما سبق وكذا الحال في تقسيم ضروب الشكل الثاني للاربعة

ثم ان قيل ان هذا القول الى آخره من اي قضية قلنا انه قضية حملية موجبة ثنائية محصلة شخصية على المشهور لان اللام هنا للعهد النوعي ومهملة على التحقيق او محصورة مسورة موجبة كلية على قول البعض كما مر اما المحمول هنا ففعل محذوف يعني يتركب على مذهب البصريين او المقدر اسم على مذهب الكوفيين فعلى هذا التقدير ان يكون قوله ينتج خبرا بعد الخبر ومع قطع النظر يكون كلمة من متعلقا بمقدر مركبا يعني حالا من المبتدأ عند ابن مالك فيكون كلمة ينتج محمولها

ثم ان قيل ان قوله واما الشكل الثاني آه احملية ام شرطية قلنا انه باعتبار اما قضية شرطية متصلة لزومية ادعائية موجبة كلية او اتفاقية في الحقيقية

ثم ان قيل ان قوله كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق قياس اقتراني شكل اول ضرب اول برهان اوليات وكذلك قوله كل (ج ب) ولا شيء من (ب ا) قياس اقتراني شكل اول ضرب ثان برهان اوليات وكذا الحال في قوله بعض (ج ب) آه تصديق قياس اقتراني شكل اول ضرب ثالث برهان اوليات وكذلك بعض (ب ج) آه قياس اقتراني شكل اول ضرب رابع ويصلح احدى عشر قضية من الموجهات صغرى للشكل الاول هنا

ش فان قيل ان هذا القول آه حملية ام شرطية قلنا انه قضية شرطية مقدمها محذوف وهو مهما يكن من شيء في الدنيا وتاليها مذكور هنا ومتصلة لزومية ادعائية موجبة كلية واتفاقية حقيقية لما مر وكذا الحال في قوله فلم يجب التعدية فهو قضية شرطية مقدمها محذوف وهو كلما كان الامر كذلك وتاليها قوله فلم يجب التعدية ومتصلة لزومية ادعائية موجبة كلية فان كلما سورها
ش ثم ان قيل ان قوله والا آه من اى قضية كانت قلنا انه قضية شرطية مقدمها لفظ لو لم يكن آه وتاليها

واما الشكل الثالث فشرطه ايجاب الصغرى والا لحصل الاختلاف وكلية احدى مقدمتيه والا لجاز ان يكون البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلم يجب التعدية وضروبه الناتجة ستة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى لينتج نقيض الكبرى وبالرد الى الاول بعكس الصغرى (الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) ولا شيء من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف وبعكس الصغرى (الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) بالخلف وبعكس الصغرى وبفرض موضوع الجزئية (د) وكل (د ب) وكل (ب ا) فكل (د ا) ثم نقول كل (د ج) وكل (د ا) فبعض (ج ا) وهو المطلوب (الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) ولا شيء من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف وبعكس الصغرى والافتراض (الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ب ا) فبعض (ج ا) بالخلف وبعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والافتراض (السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ب) ليس (ا) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف والافتراض ان كانت السالبة مركبة (واما الشكل الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما في الكيف مع كلية احدهما والا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضروبه الناتجة ثمانية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل (ا ب) فبعض (ج ا) وبعكس

وهو قوله لجاز وحصل الاختلاف ثم ان قيل ان معنى القضية الشرطية وهو ما لا يخلو طرفاها الى مفردين والمقدم ههنا مفرد فلا يصح تعريفها عليه قلنا ان كلمة لا مركبة من لو ولم فيصح تعريفها عليه
ش ثم ان قيل ان قوله وهو المطلوب امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري فقضية حملية موضوعها كلمة هو المفرد بالفعل ومحمولها لفظ المطلوب المفرد بالفعل وموجبة ثنائية محصلة شخصية باعتبار الضمير لانه عبارة عن شخص معين ومحصورة موجبة كلية باعتبار مرجعه فان الاضافة في مرجعه معنى للاستغراق وكذا الحال في قوله وهو ضم نقيض آه وضروبه الناتجة
ش ثم ان قيل ان قوله الضرب الاول والثاني والثالث ونحوه امفرد ام مركب قلنا انه مفرد كلي منطقي عقلي طبيعي ذاتي نوع بالنظر الى وجنس بالنظر الى ما بعده
ش ثم ان قيل ان قوله ستة وثمانية امفرد ام مركب قلنا انه مفرد كلي عرض لازم بالقوة ومفارق بالفعل وعرض عام كما مر
ش ثم ان قيل ان قوله كل ب ج آه امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق قياس

اقتراني شكل ثالث ضرب اول برهان اوليات وكذا قوله كل (ب ج) ولا شيء من (ب) آه مركب تصديق قياس اقتراني شكل ثالث ضرب ثان برهان اوليات وكذا الحال في قوله بعض (ب ج) آه قياس اقتراني شكل ثالث ضرب ثالث برهان اوليات وكذلك قوله بعض (ب ج) ولا شيء من (ب ا) تصديق قياس اقتراني شكل ثالث ضرب رابع برهان اوليات وقس على هذا وكذا قوله كل (ب ج) قياس اقتراني شكل رابع ضرب اول برهان اوليات

ت فان قيل ان قوله ثم عكس النتيجة من اى قضية كانت قلنا انه قضية حملية موضوعها النتيجة المستفاد
بالفعل ومحمولها كلمة عكس المفرد بالفعل ثم ان قيل ان الموضوع هو الجزء الاول من الحملية وكذا المحمول
هو الجزء الثانى منها فلا يصدق الحدان عليهما قلنا ان الموضوع هنا متقدم فى الرتبة وان كان مؤخرا فى الذكر وكذا
المحمول مؤخر فى الرتبة وان كان مقدما فيه وموجبة محصلة ثنائية محصورة اومهملة ومطلقة عامة
ت ثم ان قيل ان قوله كل ب ج وبعض ا ب امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبرى تصديق قياس

الترتيب ثم عكس النتيجة الثانى من موجبتين والكبرى جزئية ينتج
موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ا ب) فبعض (ج ا)
لما مر الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ
من (ب ج) وكل (ا ب) فلاشئ من (ج ا) لما مر الرابع من كليتين
والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) ولا شئ من
(ا ب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس المقدمتين الخامس من موجبة
جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب
ج) ولاشئ من (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا) لما مر السادس من
سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
بعض (ب) ليس (ج) وكل (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الصغرى
ليرتد الى الثانى السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج
سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ا) ليس (ب) فبعض (ج) ليس
(ا) بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة
جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لاشئ من (ب ج) وبعض (ا ب)
فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ويمكن بيان الخمسة
الاول بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج ما ينعكس الى
نقيض الاخرى والثانى والخامس بالافتراض ولنبين ذلك فى الثانى ليقاس
عليه الخامس وليكن البعض الذى هو (ا د) فكل (د ا) وكل (د ب) فنقول
كل (ب ج) وكل (د ب) فبعض (ج د) وكل (د ا) فبعض (ج ا) وهو
المطلوب والمتقدمون حصروا الضروب الناتجة فى الخمسة الاول
وذكروا العدم انتاج الثلثة الاخيرة الاختلاف فى القياس من بسيطتين
ونحن نشترط كون السالبة فيهما من احدى الخاصتين فسقط ما ذكروه من
الاختلاف ﴿ الفصل الثانى ﴾ فى المختلطات اما الشكل الاول فشرطه بحسب

اقترانى شكل رابع ضرب
ثان برهان اوليات وانما
تنعكس هذه النتيجة الى
قولنا بعض الحيوان ابيض
وهو عين المطلوب قلنا
ينتج هذا الضرب موجبة
جزئية ويجرى الافتراض
فى كبرى هذا الضرب
كما قال انفا مثل
ت ثم ان قيل ان قوله
لا شئ من ب ج الى آخره
امفرد ام مركب قلنا
انه مفرد كلى ذاتى نوع ثان
من فكر الاصطلاحى او
هذا القول مركب تام
خبرى تصديق قياس
اقترانى شكل رابع ضرب
ثالث برهان اوليات
وانما يجرى فى هذا
الضرب الخلف بان يضم
نقيض النتيجة الى الكبرى
فينتظم قياس خلفى من
الضرب الثالث من الشكل
الاول كما وقع فى الشرح
فالافتراض لا يجرى فى هذا
الضرب لان الافتراض
انما يجرى فيما ينتج الجزئية
وهذا الضرب لا ينتج
الجزئية كما ينتج
الكلية ويجرى الافتراض
فى الضرب الاول بان
يقال فى المثال المذكور
انه يفرض ذات موضوع
الكبرى شخصا معينا
موصوفا بوصفى الموضوع
والمحمول فيحصل شخصيتان
مثل زيد زنجى وزيد
انسان ويجعل الشخصية
الثانية بعد التأويل
بالكلية صغرى ويجعل
صغرى القياس كبرى

ينتج من الضرب الاول من الشكل الاول ثم يجعل عكس النتيجة المستفادة من الافتراض
الاول صغرى ويجعل الشخصية الثانية بعده كبرى فينتظم قياس افتراضى ثان من
الضرب الثالث من الاول وكما فيه ت ثم ان قيل ان قوله كل ب ج ولا شئ من ا ب آه امفرد
ام مركب قلنا انه مركب تام خبرى تصديق قياس اقترانى شكل رابع ضرب رابع برهان
اوليات وكذا قوله بعض ب ج آه تصديق قياس ايضا وقس عليه

الجهة فعلية الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطتين والعرفيتين والا فكالصغرى محذوفا عنها قيد اللاضرورة واللادوام والضرورة المخصوصة بالصغرى ان كانت الكبرى احدى العامتين وبضم اللادوام اليها ان كانت احدى الخاصتين ﴿ واما الشكل الثانى فشرطه بحسب الجهة امران احدهما صدق الدوام على الصغرى او كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب وثانيهما ان لا يستعمل الممكنة الا مع الضرورية المطلقة او مع الكبريين المشروطتين والنتيجة دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفا عنها قيدا اللادوام واللاضرورة والضرورة اية ضرورة كانت ﴿ واما الشكل الثالث فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان كانت غير الاربع والا فعكس الصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام ان كانت الكبرى احدى العامتين ومضموما اليه ان كانت احدى الخاصتين ﴿ واما الشكل الرابع فيشترط انتاجه بحسب الجهة امور خمسة الاول كون القياس فيه من الفعليات الثانى انعكاس السالبة المستعملة فيه الثالث صدق الدوام على الصغرى فى الضرب الثالث او العرفى العام على كبراه الرابع كون الكبرى فى السادس من المنعكسة السوالب الخامس كون الصغرى فى ثانى من احدى الخاصتين والكبرى مما يصدق عليها العرفى العام والنتيجة فى الضربين الاولين عكس الصغرى ان صدق الدوام عليها او كان القياس من الست المنعكسة السوالب والا فمطلقة عامة وفى الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فعكس الصغرى وفى الضرب الرابع والخامس دائمة ان صدق الدوام على الكبرى والا فعكس الصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام وفى السادس كما فى الثانى بعد عكس الصغرى وفى السابع كما فى الثالث بعد عكس الكبرى وفى الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب ﴿ الفصل

فان قيل ان قوله الفصل الثانى فى المختلطات امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبرى قضية حملية موضوعها لفظ الفصل الثانى المفرد بالقوة ومحمولها لفظ كائن فى المختلطات المفرد بالقوة وموجبة ثنائية محصلة شخصية المشهور فان اللام هنا محمول على العهد النوعى ومهملة على التحقيق لان الفصل الثانى عبارة عن الالفاظ ولما لم يبين فيها كمية الافراد كلا او بعضا لما مرا ومحصورة مسورة موجبة كلية على قول البعض اما مجموع الاختلاطات فى هذه الاشكال فتسعة وستون ومائة تحصل من ضرب الصغريات الثلث عشر من الموجهات المعتبرة المشهورة بخلاف غير المشهورة التى لا يعد ولا يحصى فهى ثلث عشرة قضية عند الميزانيين كما ذكره المصنف رح ومن ضرب الكبريات الثلث عشرة منها واما الاختلاطات الثمينة الباقية والعقيمة من المجموع فى كل واحد من الاشكال الاربعة فمذكور على التفصيل فى شرح الاستاذ وجداوله الاربع فيه فليراجع اليهما للاطلاع

ث ثم ان قيل ان قوله ان كانت غير المشروطتين احملية ام شرطية قلنا انه قضية شرطية مقدمها لفظ ان كانت اه وتاليها مقدم وهو فالنتيجة فيه بجهة الكبرى فان الحكم فى المتصلة فى التالى عند العلماء العربية والمقدم من قبيل القيد فلا يبطل صدارة كلمة ان ولو وجد فى مقدمتها لزوم وجود الاحكام الثلثة فى القضية الواحدة والعقل لا يدركها فى آن واحد خلافا للميزانية فانه عندهم بين مقدمتيها فبطل بان الحكم فى المقدم والتالى من قبيل القيد عند البصريين فيكون تاليها محذوفا مؤخرا بانه فالنتيجة فيه كالكبرى كما مر اما المتصلة فمتفق عليها بينهما لكن التفصيل مذكور فى محله ومتصلة لزومية مهملة مركبة من الحمليتين كما سبق اذ هذه القضية حملية موضوعها قوله والنتيجة المفرد بالفعل ومحمولها محذوف وهو كائنة المفرد بالفعل وموجبة ثنائية محصلة محصورة مسورة او مهملة فصار قوله ان كانت غير المشروطتين تصحيحا للحمل بين المحكوم عليه وبه وانما قال هذا والنتيجة فيه كالكبرى اشارة الى ان اتباع جهة النتيجة الى جهة الكبرى عند عدم كون الكبرى من الوصفيات

الاربع فهو مطرد لكن اتباعها الى جهة الصغرى غير مطرد فالمعتبر عندهم هو المطرد و يبحثون عنه كما يعتبر الاصوليون القاعدة المطردة اى الكلية وغير المطردة وهى القاعدة الاكثرية ويجعلونها دليلا للمسئلة الفقهية مثل قولنا كل ما نهاه الله تعالى حرام فانهم يقولون للاكثر حكم الكل كما قال الفاضل
ت ٥ ثم ان قيل ان قوله الفصل الثالث آه من اى قضية كانت قلنا انه قضية حملية موجبة محصلة شخصية على المشهور و مهملة على التحقيق ومحصورة موجبة كلية على قول البعض كما مر

(الثالث) فى الاقترانيات الكائنة من الشرطيات وهى خمسة اقسام القسم الاول ما يتركب من المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة فى جزء تام من المقدمتين وينعقد الاشكال الاربعة فيه لان الاوسط ان كان تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث وان كان مقدما فى الصغرى تاليا فى الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الانتاج وعدد الضروب من الاشكال والنتيجة فى الكمية والكيفية فى كل شكل كما فى الحمليات من غير فرق مثال الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان (اب) (فج د) وكلما كان (ج د) (فه ز) ينتج كلما كان (اب) (فه ز) القسم الثانى ما يتركب من المنفصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة فيه فى جزء غير تام من المقدمتين كقولنا اما كل (اب) او كل (ج د) واما كل (ده) او كل (وز) ينتج اما كل (اب) او كل (ج ه) او كل (وز) لامتناع خلو الواقع عن مقدمتى التاليف ومن احدى الاخريين وهما كل (اب) وكل (وز) وينعقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة ههنا بين المتشاركين القسم الثالث ما يتركب من الحملية والمتصلة والمطبوع منه ما كانت الحملية كبرى والشركة مع تالى المتصلة ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف بين التالى والحملية كقولنا كلما كان (اب) فكل (ج د) وكل (ده) ينتج كلما كان (اب) فكل (ج ه) وينعقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة ههنا بين التالى والحملية القسم الرابع ما يتركب من الحملية والمنفصلة وهو على قسمين الاول ما يكون عدد الحمليات بعدد اجزاء الانفصال ويشارك كل واحد منها جزأ واحدا من اجزاء الانفصال اما مع اتحاد التاليفات فى النتيجة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (ه) وكل (ب ط) وكل (ه ط) وكل (د ط) ينتج كل (ج ط) لصدق احد اجزاء

ت ٢ ثم ان قيل ان قوله وهى خمسة اقسام مفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبرى تصديق قضية حملية موضوعها كلمة هى المفرد بالفعل ومحمولها لفظ خمسة اقسام المفرد بالقوة وموجبة محصلة ثنائية شخصية باعتبار الضمير ومحصورة مسورة موجبة كلية باعتبار مرجعه ومطلقة عامة كما قيدناه وكذا الحال فى قوله فهو الشكل الاول وهو كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة وهذا القول مركب تصديق قياس اقترانى طريق ثان شكل اول برهان اوليات
ت ٧ ثم ان قيل ان كل واحد من قوله الشكل الاول والشكل الثانى والشكل الثالث والشكل الرابع امفرد ام مركب قلنا انه مفرد باعتبار ان لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه وكلى منطقى عقلى طبيعى ذاتى نوع بالنظر الى ما قبله وهو الاقترانى وجنس بالنظر الى ما بعده وهو الضروب الناتجة وباعتبار ان ينقل من الوصفية الى الاسمية او مركب باعتبار ان يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه وباعتبار ان يكون مركبا وصفيا غير تام تقييديا
ت ٨ ثم ان قيل ان هذا القول اه احملية ام شرطية قلنا انه قضية شرطية مقدمها ان كان اه وتاليها قوله فهو الشكل آه و متصلة لزومية مهملة اذا كان كلمة ان بمعناه وان كانت بمعنى كلما او متى او مهما فيكون هذه القضية متصلة موجبة كلية لكون كل واحد من هذه المتصلات الاربع بمعنى قوله ان كان آه وان تاليا اه كبرى للشكل الاول ههنا مع شروطه بكلية الكبرى كما كانت تلك الكبريات الاربع المذكورة فى قوله ان كان محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول آه. ت ٨ ثم ان قيل ان هذه التعريفات للاشكال الاربعة

المستفادة من قوله ان كان آه اطرد تعريف ام عكس تعريف قلنا انه طرد تعريف اذا كان التعريف موضوعا والمعرف محمولا عند المنطقيين فتكون القضية الحملية موجبة كلية منطقية على جميع جزئياتها من حيث يستنبط احكام جزئياتها بطريق الصغرى السهلة الحصول وهي جارية فيه كما في قولنا زيد قائم فهو مركب لان قولنا زيد قائم ما يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى وكل ما يراد بجزء آه فهو مركب ينتج من الشكل الاول ان قولنا زيد قائم فهو مركب كما سبق ت فان قيل ان قوله كلما كان اب آه او مفرد

الانفصال مع ما يشاركه من الحملية واما مع اختلاف التأليفات في النتيجة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (هـ) وكل (ب ج) وكل (د ط) وكل (هـ ز) ينتج كل (ج) اما (ح) واما (ط) واما (ز) كما مر الثاني ان يكون الحمليات اقل من اجزاء الانفصال وليكن الحملية واحدة والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع احدهما كقولنا اما كل (اط) او كل (ج ب) وكل (ب د) ينتج اما كل (اط) او كل (ج د) لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف وعن الجزء الغير المشارك القسم الخامس ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والاشتراك اما في جزء تام من المقدمتين او غير تام منهما وكيف ما كان فالمطبوع منه ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى مثال الاول قولنا كلما كان (اب) (فج د) ودائما اما (ج د) او (هـ ز) مانعة الجمع ينتج دائما اما ان يكون (اب) او (هـ ز) مانعة الجمع لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائما او في الجملة امتناعه مع الملزوم كذلك ومانعة الخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن (اب) (فهـ ز) لاستلزام نقيض الاوسط للطرفين استلزاما كليا او استلزام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثاني كلما كان (اب) فكل (ج د) ودائما اما كل (د هـ) او (و ز) مانعة الخلو ينتج كلما كان (اب) فاما كل (ج هـ) او (و ز) والاستقصاء في هذه الاقسام الى الرسائل التي عملناها في المنطق (الفصل الرابع) في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيها او رفعه ليلزم وضع الاخرى او رفعه ويجب ايجاب الشرطية ولزومية المتصلة وكليتها او كلية الوضع او الرفع ان لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع او الرفع والشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لبطل اللزوم دون العكس في شيء منهما لاحتمال كون التالي اعم

او مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق قياس اقتراني طريق خامس برهان اوليات ت ثم ان قيل ان قوله القسم الخامس ما آه احملية ام شرطية قلنا انه قضية حملية موضوعها لفظ القسم الخامس المفرد بالقوة ومحمولها كلمة ما يتركب المفرد بالقوة وموجبة محصلة ثنائية محصورة مسورة موجبة كلية فان اللام محمول على الاستغراق لكون هذا القول اشارة الى الكبرى الخامسة من شقوق الخمسة للاقتراني باعتبار الطرق كما وقعت ستة في رسالة ايساغوجي ت ثم ان قيل ان كل واحد من قوله القسم الاول والقسم الثاني والثالث والرابع والقسم الخامس امفرد ام مركب قلنا انه مفرد فانه بما لا يراد بجزء منه آه وانه منقول من الوصفية الى الاسمية وكلي طبيعي منطقي عقلي وذاتي نوع للاقتراني وجنس بالنظر الى ما بعده اما الطرق الستة المذكورة في ايساغوجي باعتبار التركيب فقد كان كل واحد من الثلثة الاخيرة منقسما الى قسمين ثم يكون طريق القياس الاقتراني بالغا الى تسعة سواء كان كل واحد من هذه التسعة مطبوعا او غير مطبوع كما قال الفاضل وكذلك قوله الفصل الرابع مفرد كلي ذاتي نوع ومع محموله المحذوف قضية شخصية على المشهور ومهملة على التحقيق او محصورة مسورة كما مر وكذا الحال في قوله والشرطية الموضوعة آه واستثناء نقيض التالي آه فهو قضية حملية موجبة ثنائية محصلة محصورة مسورة موجبة كلية فان اللام للاستغراق وان هذا القول اشارة الى الكبرى من شقوق الاربعة للاستثنائي مثل ان يقال القياس الاقتراني اربعة طرق لانه اما استثناء عين المقدم وانتاج عين التالي واما استثناء نقيض التالي وانتاج نقيض المقدم آه وشرط نظم المعتبرة كل انتاج ثلثة كما في المتن

اما الطريق الاول فهو كقولنا ان كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان لكنه انسان فينتج هذا الشيء حيوان وهو مركب تصديق قياس استثنائي طريق اول برهان اوليات والثاني كقولنا ان كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وهذا القول مركب ايضا وتصديق قياس استثنائي طريق ثان برهان اوليات والثالث كقولنا هذا العدد اما ان يكون زوجا او فردا لكنه فرد ينتج هذا العدد ليس بزوج وهو مركب تصديق قياس استثنائي طريق ثالث برهان اوليات والرابع كقولنا هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر لكن هذا الشيء شجر ينتج هذا الشيء لا حجر وهذا القياس مركب تصديق قياس استثنائي طريق رابع برهان اوليات وللاستثنائي احتمالات عقلية تبلغ الى ثمانية طرق اربعة منها طرق سمينة مطردة في الانتاج كما مر آنفا واربعة منها عقيمة يعني غير مطردة فهي مذكورة على التفصيل في الذريعة فظهر ان نتيجة المنفصلة الحقيقية فيه اربعة وكذا يبلغ نتيجة كل واحد من مانعة الجمع والخلو الى اثنين كما في الشرح اما الايضاح في هذا المقام فهو مطلوب منه والطريق الاول من طرق الاستثنائي يسمى قياسا استثنائيا مستقيما لملايمته الى طبيعة الانسان بخلاف الطرق الباقية الثلاثة منه تسمى غير مستقيم لعدم ملايمته اليه واما الاطلاع الى سائر الاقيسة منها الخلقي والحقيقي وغيرها مما لا يليق تفصيله لهذه المختصرة فهو مذكور على التفصيل فيما عمل الاستاذ الفاضل سليم الملا الجليل

من المقدم وان كانت منفصلة فان كانت حقيقية فاستثناء عين اي جزء كان ينتج نقيض الآخر لاستحالة الجمع واستثناء نقيض اي جزء كان ينتج عين الآخر لاستحالة الخلو وان كانت مانعة الجمع ينتج القسم الاول فقط لامتناع الجمع دون الخلو وان كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثاني فقط لامتناع الخلو دون الجمع

(الفصل الخامس) في لواحق القياس

وهي اربعة الاول القياس المركب وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب وهو اما موصول النتائج كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) فكل (ج د) ثم كل (ج د) وكل (د ا) فكل (ج ا) ثم كل (ج ا) وكل (ا هـ) فكل (ج هـ) واما مفصول النتائج كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) وكل (د ا) وكل (ا هـ) فكل (ج هـ) الثاني قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه كقولنا لو كذب ليس كل (ج ب) لكان كل (ج ب) وكل (ب ا) على انها مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل (ج ب) لكان كل (ج ا) لكن ليس كل (ج ا) على ان كل (ج ا) امر محال فينتج ليس كل (ج ب) وهو المط الثالث الاستقراء وهو الحكم على كلي لوجوده في اكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهايم كذلك وهو لا يفيد اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل بهذه الحالة كالتمساح والرابع التمثيل وهو اثبات حكم في جزئي لوجوده في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالبيت واثبتوا عليه المعنى المشترك بالدوران وبالتقسيم الغير المردد بين النفي والاثبات كقولهم علة الحدوث اما التأليف او كذا او كذا والاخيران باطلان بالتخلف فتعين الاول وهو ضعيف اما الدوران فلان الجزء الاخير وسائر الشرائط المتساوية مدار مع انها ليست بعلة واما التقسيم والحصر ممنوع

لـ ثم ان قيل ان قوله الفصل الخامس آه من اي قضية كانت قلنا انه قضية حملية موضوعها لفظ الفصل الخامس المسند بالفعل او بالقوة لما مر وموجبة محصلة ثنائية شخصية ايضا او مهملة او محصورة مسورة كما سبق

لـ ٣ ثم ان قيل ان قوله وهي اربعة امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق قضية حملية موجبة محصلة ثنائية شخصية باعتبار الضمير وطبيعية باعتبار مرجعه لان الاضافة كاللام في المقسم للجنس المشهور عند السيد فان التقسيم عنده للاجناس [illegible] محصورة عند التفتازاني لانه عنده للافراد كما مر

ره فان قيل ان هذا القول احملية ام شرطية قلنا انه قضية شرطية مقدمها محذوف للاختصار وهو مهما وجد شيء في الدنيا فالخاتمة ففي اليقينيات ستة وفيها تالي الشرطية هنا ومتصلة لزومية ادعائية موجبة لانا ندعي علية المقدم الى التالي لقصد المبالغة في وقوعه فان كانت اتفاقية عامة ليست في الحقيقة كما سبق

رلا ثم ان قيل ان كل واحد من قوله اوليات ومشاهدات ومجربات وحدسيات ومتواترات امفرد ام مركب قلنا انه مفرد بمعنى ما ليس بمركب ومقابل له. وكلي طبيعي منطقي عقلي وذاتي نوع من اليقيني وذلك لانه محمول الموضوع المحذوف كما قيدنا فيكون القضية شخصية على المشهور ومهملة على التحقيق او محصورة مسورة كما في قوله الاول في مواد الاقيسة وكذا الخاتمة مفرد كلي ذاتي نوع من الرسالة كما فسرنا

رلا ثم ان قيل ان قوله وهي قضايا آه امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق قضية حملية موضوعها كلية هي المفرد بالفعل ومحمولها لفظ قضايا اه المفرد بالقوة وموجبة ثنائية محصلة شخصية باعتبار الضمير وطبيعية باعتبار مرجعه لانه اذا كان المعرف محكوما عليه والتعريف محكوما فيكون التعريف اطراد تعريف

ره ثم ان قيل ان هذا التعريف الى آخره امفرد ام مركب قلنا انه مفرد كلي ذاتي نوع من الفكر الاصطلاحي كما كان القياس نوعا منه

رة ثم ان قيل ان هذا التعريف احد تام ام رسم قلنا انه حد تام لانه مركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب المعلومين هنا

ره ثم ان قيل ان قوله الكل اعظم من الجزء امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام خبري تصديق قياس حسن صفي الى مركب من الصغريين المعلومتين اللتين هما لان الكل ما يتركب آه والجزء ما يتركب منه آه ومن الكبرى الواحدة وهي قولنا وكلما يتركب آه ينتج الكل اعظم من الجزء وبرهان اوليات وكذا قوله الشمس مضيئة مثال للمشاهد بالبصر وان لنا خوفا وغضبا مثال للمشاهد بالواهمة من الباطنة وقياس برهان مشاهدات مسماة بالوجدانيات وكذا شرب السقمونيا اه قياس برهان مجربات مركب من الصغرى المشاهدة بالبصر ومن الكبرى المجربة وكذا نور القمر مستفاد آه قياس برهان حدسيات مركب من الصغرى المشاهدة

لجواز علية غير المذكور وبتقدير تسليم علية المشترك في المقيس عليه لا يلزم عليته في المقيس لجواز ان يكون خصوصية المقيس عليه شرطا للعلية او خصوصية المقيس مانعة منها (واما الخاتمة) ففيها بحثان الاول في مواد الاقيسة وهي يقينيات وغير يقينيات اما اليقينيات فستة اوليات وهي قضايا يتصور طرفيها كاف في الجزم بالنسبة بينهما كقولنا الكل اعظم من الجزء (و) مشاهدات وهي قضايا يحكم بها القوى الظاهرة او الباطنة كالحكم بان الشمس مضيئة وان لنا خوفا وغضبا (و) مجربات وهي قضايا يحكم بها بمشاهدات متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان شرب السقمونيا موجب للاسهال (و) حدسيات وهي قضايا يحكم بها بحدس قوي من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب (و) متواترات وهي قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها والامن على التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة وبغداد ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضي بكمال العدد والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس بحجة على الغير (و) قضايا قياساتها معها وهي التي يحكم فيها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم بان هذه الاربعة زوج لانقسامها بمتساويين والقياس المؤلف من هذه الستة يسمى برهانا وهو اما لمي وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن والعين كقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم واما اني وهو الذي يكون الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط (و) اما غير اليقينيات فستة مشهورات وهي قضايا يحكم بها لاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة او رقة او حمية

ومن الكبرى الحدمية اما الحكم المتواتر فهو كقولنا محمد عليه الصلوة والسلام من ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده وذلك القول مركب تصديق قياس برهان متواترات مركب من الصغرى المذكورة ومن الكبرى المطوية وكذلك قوله الاربعة زوج آه وهو قياس برهان قضايا قياساتها معها مركب من الصغرى المطوية ومن الكبرى المذكورة وهى قوله الاربعة زوج وكذا الحال فى هذا متعفن الاخلاط آه قياس برهان لمى يعنى مفعول له تحصيلى لكون تعفن الاخلاط حدا اوسط فى هذا البرهان للنسبة فى الذهن

او انفعالات من عادات وشرايع وآداب والفرق بينها وبين الاوليات لان الانسان لو خلى ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن وكشف العورة مذموم ومراعاة الضعفاء محمودة ومن هذه ما يكون صادقا وما يكون كاذبا ولكل قوم مشهورات ولاهل كل صناعة مشهورات بحسبها (ومسلمات) وهى قضايا يحكم بتسليم من الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلا والغرض منه اقناع القاصرين عن ادراك البرهان والزام الخصم (ومقبولات) وهى قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه لامر سماوى او لمزيد عقل ودين كالمأخوذات من اهل العلم والزهد (ومظنونات) وهى قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس المؤلف من هذين القسمين يسمى خطابة والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق وامور الدين (ومخيلات) وهى قضايا اذا وردت على النفس اثرت فيها تأثيرا عجيبا من قبض او بسط كقولهم الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهوعة والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير ويروجه الوزن والصوت الطيب (ووهميات) وهى قضايا كاذبة يحكم بها الوهم فى امور غير محسوسة كقولنا كل موجود فهو مشار اليه ووراء العالم فضاء لا يتناهى ولولا دفع العقل والشرايع لكانت من الاوليات وعرف كذب ذلك الوهم بموافقة العقل فى مقدمات القياس الناتج لنقيض حكمه وانكاره نفسه عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها يسمى سفسطة والغرض منها افحام الخصم وتغليطه (والمغالطة قياس) تفسد صورته بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية والكيفية والجهة او مادته بان تكون المقدمة والمطلوب شيئا واحدا

والعين وقوله هذا محموم قياس برهان انى فان الحمى محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى وعلة فى الذهن دون الخارج اى مفعول له حصولى ــلا فان قيل ان قوله قضايا آه امفرد ام مركب قلنا انه مركب تصور وقول شارح حد تام لانه مركب من الذاتيين القريبين هنا او انه مفرد كلى عقلى منطقى طبيعى ذاتى نوع من الفكر المذكور ثم ان قيل ان قوله مشهورات وقضايا امفرد ام مركب قلنا انه مفرد بمعنى ما ليس بمركب وان كان جمعا انواعيا مثل الحملية او الشرطية او الشخصية او المهملة او غير ذلك وح سقط ما قيل ان الضمير راجع الى المشهورة المدلولة فى ضمن قوله مشهورات كما فى الميزان ــت ثم ان قيل ان هذا القول امفرد ام مركب قلنا انه مفرد كلى ذاتى نوع لغير اليقينيات او مركب تام تصديق قضية حملية موجبة ثنائية محصلة شخصية على المشهور او مهملة على التحقيق او محصورة مسورة كما قيدنا ــد ثم ان قيل ان قوله وهى قضايا من اى قضية كانت قلنا انه قضية حملية

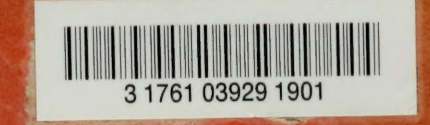
متحملة طرفا الى مفردين بالفعل وموجبة محصلة ثنائية شخصية باعتبار الضمير وطبيعية باعتبار مرجعه فان هذا الحد طرد تعريف مصح كبرى للشكل الاول كما هنا ثم ان قيل ان قوله قضايا هل هو مفرد ام مركب قلنا انه مفرد مقابل المركب وكلى ذاتى جنس قريب ثم ان قيل ان قوله تسليم من الخصم آه امفرد ام مركب قلنا انه مفرد كلى ذاتى فصل قريب ثم ان قيل ان الفصل من اقسام المفرد الكلى وهذه العبارة كثيرة يعنى مركب قلنا انه بمنزلة الفصل القريب وقس عليه.

س٢ فان قيل ان قوله كل انسان بشر آه امفرد ام مركب قلنا انه مركب تام تصديق قياس فاسد من جهة المادة لاستلزامها المصادرة على المطلوب . س٣ ثم ان قيل ان قوله انسان هل مفرد ام مركب قلنا انه مفرد كلي عقلي منطقي طبيعي وذاتي نوع سافل متعدد الاشخاص س٤ ثم ان قيل ان الضحك هنا امفرد ام مركب قلنا انه مفرد كلي عرض لازم بالقوة ومفارق بالفعل وخاصة للانسان س٥ ثم ان قيل ان قوله حيوان امفرد ام مركب قلنا انه مفرد كلي ذاتي جنس سافل س٦ ثم ان قيل ان قوله البحث الثاني امفرد ام مركب قلنا انه مركب غير تام تقييدي لانه مركب من الصفة والموصوف او مفرد بمعنى ما لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه وانه علم يجيء مفرد كلي ذاتي نوع للخاتمة كما يشعر تفسيرنا او عرضي لانه عبارة عن الالفاظ على المختار ولازم بالقوة ومفارق بالفعل وخاصة للرسالة هذا آخر ما اورده الحقير الفقير الى رحمة ربه القوي محمد الشكري الدين بن اسماعيل الاهابي الانقروي تاب الله عليهم في الاخروي على المسالك الامتحانية للرسالة الشمسية كما كان على الايرية في ختام شهر رمضان من سنة خمس وثلثمائة والف من هجرة من له العز والشرف

لكون الالفاظ مترادفة كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك او كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا للصورة الفرس المنقوش على الحائط هذا فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة او من جهة المعنى لعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس او وضع الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس لينتج الانسان جنس واخذ الامور الذهنية مكان الغينية وبالعكس فعليك بمراعاة كل ذلك لئلا تقع في الغلط والمستعمل للمغالطة سوفسطائي ان قابل بها الحكيم ومشاغبي ان قابل بها الجدلي (البحث الثاني في اجزاء العلوم وهي موضوعات وقد عرفتها ومبادي وهي حدود الموضوعات واجزائها واعراضها الذاتية والمقدمات الغير البينة في نفسها المأخوذة على سبيل الوضع كقولنا لنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان نعمل باي بعد كان واي نقطة شئنا دائرة والمقدمات البينة بنفسها كقولنا المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية ومسائل وهي القضايا التي تطلب بها نسبة محمولاتها الى موضوعاتها في ذلك العلم وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشارك للآخر او مباين وقد تكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان وقد تكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد تكون نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط آخر فان زاويتي جنبيه قائمتان او متساويتان لهما وقد تكون عرضا ذاتيا له كقولنا كل مثلث فان زواياه متساوية لقائمتين واما محمولاتها فخارجة عن موضوعاتها لامتناع ان يكون جزء الشيء مطلوبا ثبوته بالبرهان

تم   تم

كتبخانهٔ حسين آغا زاده درويش ... ١٣٢٤



Main entry: Anqaraw i, Mu hammad al-Shukr i ibn Ism a il al-Ah ab i, fl. 1888.

Title: al-As ilah wa-al-ajwibah al a mas alik al-imti h an al a al-Shams iyah